الجلسة الثانية والخمسين بعد المائتين

- **التاريخ:** الخميس 27 رمضان 1422(2001/12/13)
- **الرئاسة** : السيد أحمد القادري الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : ثلاث ساعات وربع ابتداء من الساعة الواحدة زوالا.
- **جدول الأعمال**: التصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية برسم سنة 2002

السيد أحمد القادري رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

نعلن عن افتتاح هذه الجلسة التي يخصصها المجلس للإستماع إلى رد السيد وزير الاقتصاد والمالية على مختلف تدخلات ومداخلات السادة رؤساء الفرق، بعد ذلك سنمر إلى عملية التصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالي، الكلمة الآن للسيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة فليتفضل.

السيد فتح الله والعلو وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيدالرئيس ،

السادة المستشارون المحترمون،

بداية أريد أن أتوجه بالشكر لكل المتدخلين باسم مختلف الفرق، إذن كل الشكر بالنسبة لكل المتدخلين وكل الشكر كذلك على عنايتكم واهتمامكم بمشروع القانون المالي ديال هاد السنة.

بطبيعة الحال اليوم بعد أن قضينا وقتا مهما في مناقشة هذا القانون داخل اللجنة المختصة، سأكتفي بطبيعة الحال بالأجوبة العامة حول الإشكاليات العامة المطروحة من طرف الفرق والسادة المستشارين، وأريد كذلك في البداية أن أقول بأن الحكومة لها عزم وإرادة بأن تتعامل بكل احترام وبكل تقدير مع كل الآراء ومع كل الأفكار مهما اختلفت توجهاتها سواء من الفرق التني تؤيد الحكومة أو الفرق التي تعارضها. مهمتنا هو توظيف كذلك هذا النقاش لإغناء العمل الحكومي خدمة لمصالح الشعب المغربي. وأريد كذلك أن أنوه بعمل اللجنة، لجنة التنمية الاقتصادية اللي كان العمل من خلال كل مكوناتها يتسم بكثير من الجدية، الشيء الذي لا يمكن إلا أن تعتز به هذه اللجنة.وأشكركم على كون أنه كثير من السادة المستشارين أبرزوا تعاون الحكومة مع اللجنة ومعكم من خلال أنه في السنوات الأخيرة بدينا تنعطيوا كل الإمكانيات لكي تقوموا بمهمتكم بكل شفافية وبكل وضوح، معنى أن المادة الأولى التي تعطى الآن هي مادة لتقوية عملكم في المراقبة وهذا شيء بطبيعة الحال سليم. أريد كذلك أن أقول في هذه البداية وفي هذه المقدمة انطلاقا من بعض تدخلات السادة المستشارين بأن الحكومة تتعامل تعاملا جدي وموضوعي ومسؤول مع مجلسكم الموقر لأنه داخل البرلمان ليس هناك أي تمايز وأي اميز بين المجلسين، بل بالعكس ربما بالنسبة لهذا القانون المالي الجميع يعرف بأنه الوقت الذي قضيناه جميعا، وهو إيجابي بالنسبة لنا في دراسته بالنسبة لمجلس المستشارين كان أطول بكثير من الوقت الذي قضيناه بالنسبة لمجلس النواب.

فعلى أي حال عندنا الاعتبار الدستوري نحترمه، ونحترم كذلك خصوصيات كل مجلس، الحكومة تأخذ بعين الاعتبار التعبيرات السياسية داخل البرلمان، وتأخذ بعين الاعتباركذلك التعبيرات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية. الانتقادات التي قد برزت في هذه النقاشات داخل اللجنة أو اللجن أو هنا نحن نرحب لأنه مهمتكم هي القيام بالإنتقادات البناءة، اللي مهم بطبيعة الحال أنه من المفيد أن كل واحد يقوم بالإنتقاد أعتقد بأنه في ذهنه كذلك البديل الذي يجب أن يقدم لإيجاد الحلول.

الحكومة تحدث البعض عنها، طبعا هي حكومة تتسم بالتعددية، وهذا شيء مهم جدا خاصة أننا نحن في مرحلة من المراحل ديال التطور الديمقراطي هذه التعددية إيجابية، ولكن يمكن أن نقول لكم أنه إذا كان البعض قد أبرز بعض الاختلافات في

التقييم، فالحكومة مجتمعة في مكوناتها حول القضايا الأساسية، والقضايا الأساسية هي تطوير بلادنا في المجال الديمقراطي والاقتصادي.

نقطتين كذلك في هذه المقدمة، كثير من السادة المستشارين قالوا هاذي آخر ميزانية، أنا ملي تيقولوا هاذي آخر ميزانية هذا شيء أعتز به لأنه في القديم كنا لانعرف ماهي آخر اميزانيات، هنا الحكومة تعتز بأنها آخر ميزانية، ويمكن لأنه الآن جلالة الملك نصره الله أمامكم أعلن بأنه هناك انتخابات ستكون في شتنبر القادم معنى أنها ما بقاتش ذيك الضبابية القديمة ديال الزمن السياسي واضح، الحكومة هي تقول لكم بكل اطمئنان مستعدة ومعتزة بتقديم الحساب في كل المجالات، اعتبار كذلك للالتزامات التي قدمتها أمامكم، لأننا نعرف بأننا نعيش وعشنا وسنعيش تجربة تاريخية رائدة لا توجد في أي بلد عربي ولاتوجد الآن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والمهم بالنسبة لنا، ونحن سنقدم الحساب بكل اعتزاز لأنه يجب أن نقول للشعب المغربي بأنه يجب أن لا يرجع المغرب إلى الوراء.

فكذلك أريد أن أقول بكل طمأنينة بأنه فليطمئن الجميع نحن لم نتغير، حنا بقينا كنا في النعارضة وبكامل الصراحة كاين اللي تيبدا يشير للخطابات نتاعنا في المعارضة، أنا أريد أن أقرأها وسأجد نفسي فيها اليوم، أبدا لأنه نحن لم نتغير، كنا مناضلين سنبقى مناضلين، سنبقى صامدين في النضال من أجل تقوية استقلالية بلادنا السياسي والاقتصادي من أجل تطوير الديمقراطية في بلادنا، من أجل تطوير ثقافة حقوق الإنسان، من أجل ضمان شروط التنمية الاقتصادية، من أجل التضامن الاجتماعي والمجالي في بلادنا. طبعا من الكمؤكد أننا نقوم بتدبير الشأن العام، تدبير الشأن العام يخلق إكراهات لابد أن نواجهها ولابد أن نأخذ بعين الاعتبار كذلك ثقلها، ولكن هويتنا هي الهوية التي يعرفها عنا المغاربة.

هناك كذلك مقولة ثانية في بعض التدخلات التي أولا تنطلق من واحد النقطة اللي احنا كلنا متفقين عليها، وهي اعتزازنا كلنا بمبادرات صاحب الجلالة نصره الله، وهاذ الاعتزاز هو مصدر إجماع مرتبط بطبيعة الحال بإجماع المغاربة حول التوابث الأساسية، لكن انطلاقا من ذلك هناك البعض في العروض التي قدمت الذي يريد أن يبرز كان هناك تناقضات أو بين الحركية الدافعة لجلالة الملك وبين عمل الحكومة من حيث المضمون أو من حيث الوثيرة.

طبعا كما قلت نحن كلنا باختلافاتنا موحدين حول جلالة الملك نصره الله، وأنه ملكنا كلنا وهذه الوحدة هي مصدر الثقة ديال المغاربة في بلادهم ولكن في نفس الوقت يجب أن أقول بأن هاذ الحكومة هي الحكومة صاحب الجلالة وأريد كذلك أن أذكر بأن المعارضة السابقة لم يكن أبدا في شيمها بأن برز أي معارضة وأ تفرق بين مبادرات وعمل جلالة الملك وبين عمل الحكومات اليت سبقتها.

الحكومة في نفس الوقت تعرفون برنامجها، انطلاقا من هذا البرنامج هي تجد نفسها أكثر من مرتاحة في مبادرات جلالة الملك نصره الله وفي أعماله، هي منخرطة فيها تستقي منها التوجهات الأساسية وتجد ضمنها مرآة لما تريد وما ترغب فيه اعتبارا للمرحلة التريخية المهمة التي نعيشها والتي يدفع بها صاحب الجلالة في اتجاه الإصلاح الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي وتوطيد ثقافة التضامن ونشر الوعي بضرورة محاربة اقتصاد الريع واقتصاد الامتيازات.

وآخر تناغم ظهر وبرز في خلال هذا الأسبوع هو قرار جلالة الملك بإنشاء ديوان المظالم الذي بطبيعة الحال سيلعب دورا أساسيا لخلق علاقة الوساطة بين المجتمع والحكومة.

كذلك انطلاقا من مختلف التدخلات واعتبار للماضي كذلك نريد أن نقول لكم بأننا نصفق لكل من أراد أن يكون بجانبنا لمحاربة الفساد والامتيازات واستغلال النفوذ والمحسوبية، ففي هذا المجال فليتنافس المتنافسون، ويمكن نقولو بأنه من الضروري أن نعمل كلنا من أجل الدفع في إطار مجتمعي من أجل محاربة هذه الأمراض التي بطبيعة الحال خلقت لنا عراقيل كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يجب أن نحاربها كلنا.

بعد هذه المقدمة، سيدي الرئيس، وأرجع إلى مختلف التدخلات سأحاول أن أقرأ هذه التدخلات انطلاقا من مواقف الحكومة بطبيعة الحال، وفي نفس الوقت أنا أقرأها كذلك من خلال خمس إشكاليات أساسية:

الإشكالية الأولى تتعلق بالتوازنات الماكرو - اقتصادية وارتباطها بطبيعة الحال بالتنمية الاقتصادية، هنا يمكن أن أقول أنه التوازنات الاقتصادية هي ليست هدف في حد ذاته، هي فقط أداة من أجل ضمان التنمية المستديمة لكل المغاربة والتقدم والتضامن

الاجتماعي، احنا بطبيعة الحال في بداية القرن 21، وحتى التسعينات مابقيناش عايشين في إطار الاقتصاديات اللي مرتبطة بما كان يسمى في الخمسينات والستينات وجزء من السبعينات الإطارات الكينيزية، لأن الاقتصاديات الآن متداخلة تؤثر بعضها بعض، وبالتالي لا يمكن أن نقوم بتحليلات أصبحت اليوم متقادمة.

المهم بالنسبة لنا لماذا نقول يجب الربط بين التوازنات الماكرو - اقتصادية والتنمية الاقتصادية لأنه الحفاظ عليها في الحدود التي يمكن أن نحافظ عليها تسمح لنا بالزيادة في الادخار العمومي، تسمح لنا بعدم خلق متاعب للمقاولة المغربية لأن من خلال عدم الانزلاق قد يؤدي، إلى بطبيعة الحال ارتفاع في معدلات الفائدة وفي مديونية المقاولات، تسمح لنا كذلك وهذا شيء أساسي بعدم ترحيل حملات اليوم المستقبل أي تحملات يجب أن نؤديها اليوم، وإذا لم نؤديها أولادنا وبناتنا سيؤدونها في المدى القريب وفي المدى المتوسط، لأنه في كثير من الأحيان عندما نتحدث عن الإكراهات فهي إكراهات جاءت مرحلة من الماضي لتؤديها اليوم.

وفي هذا المجال، بطبيعة الحال نعمل على التحكم في مديونية بلادنا، كذلك تلك رسالة إلى المستثمرين المواطنين منهم والأجانب وإلى مكونات التعامل الدولي، ولكن بكامل الصراحة وقلت لكم في البداية نحن مرتبطين ببعض القيم الأساسية، وأهم هذه القيم هي استقلالية البلاد هي وطنيتنا فيجب أن نعمل بطبيعة الحال على الحفاظ على استقلالية البلاد حتى لا تتدخل أي مؤسسة مالية كما ذلك بكامل الوضوح في الثمانينات في التدبير المباشر لحياتنا الاقتصادية والاجتماعية، وكما هو الحال حاليا في كثير من البلدان سواء في أمريكا اللاتينية أو في آسيا أو في جنوب أوربا.

في هذا الإطار لابد كذلك أن ننتبه بأنه هناك نفقات لابد أن نقوم بها في السنتين الفارطتين باسم التوازن الوطني كان لابد أن نتوجه إلى معالجة إشكالية الجفاف لأنها مسألة قضية ولم نكن مقررين ذلك في القانون المالي، ولكن قمنا بذلك على حساب ربما أحيانا حتى التوازن المالي ولكن لصالح التوازن الاقتصادي والعام للبلاد.

في هذا الإطار يجب أن نتحكم في التوازنات في نفقات التسيير، يجب أن نتقدم في المستقبل أكثر من الآن في نفقات المقاصة، يجب أن نقوم ونجحنا في ذلك في تدبير المديونية، طبعا في نقاشاتكم لاحظت أننا نتحكم في مديونية الخارجية بشكل إيجابي جدا وهذا نعتز به، وبرز في بعض التدخلات أن هناك ارتفاع في حجم استرجاع المديونية الخارجية، المديونية الداخلية كالخارجية غادي تبقى موجودة مادام هناك عجز فكلما كان هناك عجز يجب أن يسد ولا يمكن أن يسد إلا عن طريق المديونية، لكن اللي مهم أنه إذا جمعنا المديونية الخارجية والمديونية الداخلية واحتسبناهم بالنسبة للناتج الداخلي، نلاحظ أنه منذ أربع سنوات واحنا تنجمعوهم انخفاظ، وهذا في صالح التوازن العام للبلاد. كذلك لابد أن تلاحظوا أنه رغم الزيادة اللي كاينة في المديونية الداخلية ماوقعش زيادة في نعدلات الفائدة في بلادنا، بالعكس ماوقعش ارتفاع في التضخم ومعنى هذا أننا متحكمين كل التحكم في إشكالية المديونية.

إذن منظورنا ليس منظور حسابي لأنه واحد العدد ديال الإخوان تيعتبروا وسامحوا لي تيقولوا كلمة حسابي، واعتذر إذا قلت بأنه بدون أن يبرروا هذه الكلمة التي يستعملونها، منظورنا هو أولا سياسي هو شمولي، ويربط بين الاقتصادي والاجتماعي والمالي وتدبير الإكراهات والإصلاحات الضرورية، وهذا في عهد الحكومات السابقة لم يكن موجودا.

الحديث عن الخوصصة انطلاقا من تدخلاتكم، كاين اللي قالبسهولة بأنه مداخيل الخوصصة تتمشي للتسيير، وهاذ العبارة راه فيها خطأ، أولا كان هذا في الماضي، احنا بعدا عندنا شيء اللي ما كاينش في بلدان أخرى اللي تتدير الخوصصة، عندنا واحد الصندوق، صندوق الحسن الثاني تياخد جزء من مداخيل الخوصصة، في بلدان أخرى ما كاينش هاذ الشي، ماكاين لا في اسبانيا، ماكاين لا في فرنسا بدون اعتبار بلدان أخرى.

ثانيا ناخدو الأرقام، نفقات التسيير 75 مليار درهم في 2002، المداخيل الضريبية والمداخيل الجمركية والمداخيل ديال الاحتكار 88 مليار معنى أن عندنا واحد الفائض تيمشي لاش؟ تيمشى باش يشارك كذلك في استرجاع الديون، وتيمشي كذلك للتجهيز ومعنى هذا في آخر الأمر حسابيا ببساطة أنه المداخيل ديال الخوصصة تتمشي للتجهيز وتتمشي لصندوق الحسن الثاني اللي هو تجهيزا من الناحية النوعية أحسن نوعا.

نقطة أخرى مداخيل الخوصصة المقترحة عليكم في السنة الفارطة ستكون أقل من مداخيل الخوصصة هذه السنة، وهادي

راها مسألة مزيانة لأنه غادي يكون عندنا 12,5 مليار مقترحة، هاد العام كانت عندنا 23 مليار، في حين أن العجز ماتزادش، بقى غادي يكون أقل من السنة الفارطة، معنى هذا أننا على عام ما غنبقاوش نعتمدوا على مداخيل الخوصصة، ومعنى هذا أن الميزانية اللي تنقترحوا عليكم فيها زيادة في المداخيل ديال الضرائب، ماشي معناه الزيادة في الضرائب زيادة في المداخيل، زيادة في التحويلات ديال القطاع العام إلى الدولة ونقصان في مداخيل الخوصصة، هذا مسألة إجابية معنى أننا لا نعتمد سنة عن سنة على المداخيل الاستثنائية.

هذا مع العلم كاين واحد العدد ديال السادة المستشارين المحترمين تيقول لك أودي خص التحويلات ديال القطاع العام يجيبو كثير للدولة، هنا بغيت أناقش هاد القضية، أولا التحويلات غادي تزاد بـ6%، ولكن بالنسبة لنا احنا القطاع العام هو أولا وقبل كل شيء يقوم بالاستثمارات نتاعو يصاوب الماء، يصاوب الضو، يصاوب الطرق، يصاوب الموانئ، هذا هو اللي مهم ولذلك استثماراته هي استثمارات ديال الدولة وإن كانت ماشي في الميزانية ديال الدولة، إنما استثمارات ديال الدولة تتقوم بها الدولة بتوجيه من مختلف الوزارات.

تالإشكالية الثانية، السيد الرئيس، تتعلق بالقضية ديال الإكراهات رتدبيرها احنا قلنا في كلامنا بأن هاذ الحكومة لها أن تدبر الإكراهات كاين إكراهات جاءت من الماضي، كاين إكراهات جديدة خلقت ولابد من حلها لأن إذا ماحليتيش الناقص، ماتيمكنش دير الإيجابي، وحولنا الإكراهات إلى إيجابيات، الديون الخارجية قصت بزاف الآن غادي نكونو في نهاية هذه السنة أقل من 15 مليار دولار، وأكثر من هذا اللي مهم هو هذاك النقص صاحبه زيادة في الاستثمارات الأجنبية لأن جزء منها تحويل من ديون إلى استثمارات جنبية، محاربة الجفاف كل واحد عندو نية إيجابية لا يمكن أن نعترف بعمل هذه الحكومة في هذا المجال وعمل اللي كان باشره وزير الأول ونسقو مع عمل مختلف الوزارات واعطى أهمية أساسية نسبة للتوازن العام للبلاد.

تدبير العلاقات ما بين الأورو والدولار من بعد النقاشات اللي ت هاذي واحد العام هاهي الآن كلشي فهم في آخر الأمر بأن ملية ديال 25 أبريل كانت سلبية لصالح الصادرات والسياحة وتحويلات المهاجرين المغاربة، وأكثر من ذلك ماخلقت أي مشكلة بالنسبة للتضخم ولا بالنسبة للقدرة الشرائية، بالعكس طبعا كاين واحد الملف ناتج على التدبير غير السليم للمؤسسات العمومية. غير هنا اللي بغيت نقول كذلك ملاحظة، ولما نتكلمو على ملفات هاذ المؤسسات، أرجوكم ألا تنسوا أننا نقوم بتدبير مخلفات التسيير غير السليم أي الماضي ولكن الكلفة نتاعو تؤدى حالا، وملي غادي نجي ونقدمو الأرقام الرأي العام المغربي غادي يشوف الأرقام الضخمة التي أعطيت لهذه المؤسسات العمومية، ولابد نعطيوها لها، علاش لابد؟ لأنها أساسية للتوازن ديال البلاد وإلا غادي نوقفو القرض العقاري ونقفو القرض الفلاحي ونوقف التمويل وهذا غادي يولي خطر على البلاد.

بالرغم من هاذ الشي الماضي تنحولو مشاكلو ولكن خصنا نمشيو في امن فيهذا الاتجاه، ولذلك قلنا باش نمشيو للمستقبل خلقنا شروط تعاقدية هاذ الشروط التعاقدية مثلا القرض الفلاحي المؤسسة أخذت مليار و200 هاذ السنة لحل المشكلة ديال القروض، خاصة بالنسبة للفلاحين الصغار والمتوسطين، لكن لابد من إصلاحها، ولذلك هاذ القانون المقترح عليكم أساسي باش المستقبل مانبقاوش نوجدو صعوبات اللي واجهناها في الماضي. القرض العقاري والسياحي رفع من رأسماله سلف تعطاتو من طرف الدولة من طرف بنوك مضمونة، والآن هو يقوم بإصلاح أوضاعه بشكل مهم.

يجب أن لا ننسى كذلك أن صندوق الحسن الثاني استعمل لضخ أموال بالنسبة للمؤسسات العمومية المتخصصة في البناء، كذلك القانون المالي اللي عندكم غادي نزيدو في رأسمال شركة la comanav اللي حتى هي تسييرها ماكانش سليم، غادي ندخلو ابتداء من هذه السنة في حل مشاكل صناديق التقاعد ديال المؤسسات العمومية اللي كانت صناديقها مختلطة مع اليزانية ديال هاذ المؤسسات، وهذا غير سليم في حين أن عدد الاتقاعدين غايتزايدوا نبداو بالمكتب الوطني للسكك الحديدية ونمر إلى قطاعات أخرى.

طبعا كلكم وتملكنا عي هاذي عدة مرات، تعرفون بأنه وقع تعاقد مع شركة الخطوط الملكية الجوية في إطار الصعوبات التي واجهتها والتي تواجهها ككل الشركات في العالم ولكن كذلك اعتبار

لضرورة كذلك أنه رأسمالها بقي محدودا لأن كانت متأخرات ديال الدولة، ودرنا معها التعاقد، وغادي تكون ملفات في السنوات القادمة، لابد خاص نحلو مشكل la sogeta وlasodea، وإلا ماغايمكنش نتقدمو حتى في الفلاحة وحتى هو سليم بطبيعة الحال، المهم بالنسبة لنا المؤسسات العمومية مسألة أساسية، تدخل الدولة، يجب تمنيعها ويجب أن نعمل على تقوية التعاقد الواضح والمكشوف، ولذلك هاذ الحكومة راه تتعطيكم واحد التقرير سنوي حول أوضاع المؤسسات العمومية باش تشوفها باش تراقبوا كذلك وتساهموا في مراقبتها.

الإشكالية الثالثة هي تتعلق بالإصلاحات، القانون المالي ماشي هو أرقام فقط الأرقام مهمة ولكن هو أداة من أدوات مصاحبة الإصلاحات ولابد أن نقول بأنه سيكون عليكم وكان عليكم كبرلمان بأن تدرسوا نصوصا مهمة في مجال الحريات العامة،الصحافة الانتخابات الأحزاب من أجل ضمان شفافية الانتخابات القادمة. كاين حديث كثير على إصلاح الإدارة أنا يمكن أن نقول لكم بأننا هنا ماخصناش نبقاو فقط عندنا حديث مجرد، طبعا عندناالمراجع: ميثاق حسن التدبير، طبعا عندنا الإرادة ديال محاربة الإرتشاء وطبعا يمكن نقولو حاليا، ونحن نفكر في الماضي بأنه الإرتشاءات الكبرى اللي كانت في الإدارة مابقاتش، طبعا كاين ارتشاء في المغرب وكاين رشوة متوسطة وصغيرة، يجب أن نعمل كذلك على محاربتها ولكن يمكن أن نقول لكم بأنه وبكل المسؤولية، وإذا كانت شي عمليات كبيرة لابد نعرفوها ونفضحها معكم.

لابد كذلك باش مانبقاوش مجردين ماننساوش بأن هاذ الحكومة اللي أسست لجنة ديال الاستثمارات تيترأسها السيد الوزير الأول وبأنها منذ أربع سنوات لعبت دورأساسي في جلب الاستثمارات الأساسية، في هذا الإطار كذلك تعلمون منذ ثلاث أيام جلالة الملك نصره الله ترأس اجتماعا لتحضير الرسالة التي سيوجهها إلى السيد الوزير الأول ،التي تهم إنشاء المراكز الجهوية للاستثمارات، هذه أدوات الإصلاح الإداري، والولاة الجدد الآن يلعبون دورا في مفهوم جديد، المفهوم الجديد للسلطة اللي مرتبط كذلك بالتنمية ويمكن أن نقول لكم بالنسبة لواحد العدد ديال الإدارات تشرف عليها وزارة المالية بأننا تقدمنا في إدارة الجمارك، إدارة الضرائب، الإدارات المكلفة كذلك بالمراقبة، المفتشية العامة ديال المالية واش كان تيتكلموا عليها؟ الآن كلشي تيتكلم عليها، معنى أنه ولات خدامة، فإذن أشياء التي لم تكن معروفة أصبحت واضحة الآن.

احنا متفقين بأنه يجب كلنا أن نعمل من أجل تقوية وتمنيع العدل وتحديثه وتقوية التكوين ديال القضاة لأن حتى التكوين مهم جدا باش هاذ العدل يقوم بعمله، كذلك في مجال التعليم بدأنا هذا الحقل الذي سيستمر عشر سنوات لتتلوها عشر سنوات أخرى لأن هذا القطاع هو قطاع حركي.

في المجال المالي 2002 غادي تكون سنة تنميط النفقات، سنة الإصلاح من أجل تحويل الاعتمادات، سنة ديال إصلاح المراقبة ديال الالتزامات، سنة القانون الجديد ديال مراقبة المؤسسات العمومية، بجانب أننا سنمر إلى مرحلة جديدة في إصلاح النظام المالي، سوق الرساميل، وتقدمنا منذ سنتين في إصلاح شروط تمويل الخزينة العامة في اتجاه المزيد من الشفافية، سنقدم لكم قريبا قانونا حول مراجعة النظام البنكي ونظام بنك المغرب، وأنتم كبرلمان بصدد دراسة مدونة التأمين.

ومن الإصلاحات الأساسية بطبيعة الحال إصلاح صندوق الحسن الثاني لأنه مهم، وهو أداة غير موجودة في كثير من الدول الأخرى، كذلك من الملفات التي يجب أن نهتم بها كثيرا إصلاح الماء في بلادنا، لأن الماء شيء نادر، سواء تعلق الأمر بالماء الشروب أو بماء التطهير، في هذا المجال الحكومة بصدد التقدم في التحضير بآليات مهمة.

الإشكالية الرابعة - السيد الرئيس - من خلال تدخلات السادة المستشارين تتعلق بالعلاقة ما بين الميزانية بصفة عامة والتنمية ، وهنا كما قلت لكم القانون المالي لا يجب أن يقرأ بشكل ضيق ولكن بشكل واسع لأنه على عكس ما يقال الميزانية ديال البلاد أو تدخلات الدولة في الاستثمار ستكون أكثر مما هو في المخطط الخماسي، لأنه عندنا الميزانية ديال البلاد فيها 20 مليار، صندوق الحسن الثاني فيه 5,5مليار، الصناديق الخصوصية 4,5 مليار، المؤسسات العمومية 30 مليار، الجماعات المحلية إلى آخره.

طبعا كاين بعض السادة المستشارين تيقول لك هاذي أرقام ديال الالتزام، طبعا هي أرقام ديال الالتزام وأنتم كلكم في المجالس البلدية كالدولة ككل المؤسسات العمومية الميزانيات هي ميزانيات الالتزام، ولكن هي نفسها تتعطي الإشارة لأن الالتزام هو التزام، هو ما هي المشاريع التي سنقوم بها؟ القطاع الخاص يستمع إلى هذا الالتزام ويحضرمشاريعه انطلاقا من ذلك ولكن اللي مهم أن معدل

التنفيذ أصبح أكبر من ما كان قبل، وهذا هو المهم، طبعا من قبل كانت غير بعض الوزارات اللي كانفيها معدل التنفيذ هو اللي كبير ولكن المعدل ديال التنفيذ الآن يتزايد، وبالنسبة للمؤسسات العمومية أكثر.

إضافة إلى هذا ملي تنقولو صندوق الحسن الثاني غير سينفق في السنة القادمة اعتمادات تفوت 3,5 مليار، تنقولو نوعيا تلك الاعتمادات نمن شأنها أن تخلق بنية استقبالية لصالح استثمار القطاع الخاص، اللي جديد وقلته لكم مامكتوبش ربما كأرقام ولكن أكثر من الأرقام، هو أنه مع هذا القانون المالي الحكومة تقترح مقاربة تعاقدية عندها تأثير في القانون المالي بشكل غير مباشر، دررنا تعاقد مع قطاع السياحة من أجل النقص من كلفة الأرض، من أجل مصاحبة تجديد الفنادق القديمة من أجل نقص كلفة القرض، نهيئ الآن الاتفاقية في قطاع النسيج نظرا لحيوية وأهمية هذا القطاع في نفس الاتجاهات.

هذا إضافة بطبيعة الحال إلى الإجراءات الضريبية والجمركية التي تجدونها في كل القوانين المالية، ومنها هاذ القانون المالي. وبصدق إذا اعتبرنا هاذ المقاربات التدخلية خاصة صندوق الحسن الثاني المقاربة التعاقدية يمكن أن نقول لكم بأنه هذ القانون المالي اللي البعض اعتبره عادي نقدر نقول لكم هل القانون المالي أغنى من القوانين المالية السابقة لأنه فيه شيء جديد اللي ماكانش، لأنه لا تتصوروا بأن القوانين المالية علاقتها مع القطاع الاقتصادي هو فقط مرتبط غير بالضرائب ، لا، الضرائب ماشي هي اللي تتلعب الدور الأساسي، التدخل ديال الدولة الإيجابي هو اللي تيكون عندو المفعول الأساسي والإيجابي بالنسبة للقطاعات، طبعا هناك كذلك إجراءات لصالح البورصة تتعرفوها كذلك.

الآن كاين اللي قال أودي طبعا المستثمرين الأجانب تيجيو مستثمرين، قطاع خاص ما تيجيبوش من مستوى كبير، أولا حسب الأرقام في البناء وقع تقدم منذ الآن سنتين كل المؤشرات تتبين أنه حتى في قطاع البناء غادي يقع تقدم أكثر، من المؤكد أنه القطاع الخاص المغربي خصنا نساعدوه كلنا ليطور ثقافته، لأنه عاش مدة عدة عقود على أساس أنه الدولة هي ضمانة أسواقه أو العالم هو اللي ضامنو في الأسواق، الآن ما بقى لا العالم ولا حتى الدولة، فلذلك لابد أن يطور نفسه، ويجب أن نصاحبه وأن نواكبه في هذا التطور الثقافي الضروري، ثم تيتطرح واحد السؤال كبير أولا بالأرقام، كاين اللي تيمشي للأرقام ياخذوها من الصحافة أو شي حاجة على معدلات النمو، أنا أقول بأنه نقطة الضعف ديال المغرب الآن منذ البداية، منذ هاذ الفترة ديال 40 سنة الأخيرة هو معدل النمو مايزال ضعيفا ومايزال مرتبطا بالتساقطات المطرية، والله يرحمنا في كل الأحوال.

ولذلك غادين في هاذ أربع سنوات معدل النمو كان هو 3,8 في المتوسط، الفلاحة هبطات معدل النمو والقطاعات الأخرى رفعته، هدفنا في المستقبل هو أن ذاك الإنزال على طريق الفلاحة مايكونش كبير، والرفع من طرف قطاعات أخرى يصبح كبير، ولذلك لابد نخمو جميع كمشرعين وكسلطة تنفيذية من أجل سياسة فلاحية جديدة اللي ما يمكنش تكون إيلا ماتحكمناش في الماء، اللي مايمكنش تكون إيلا ماعتبرناش الماء شي نادر ولابد نعمل على تطوير بلادنا ونقولها بكل صراحة بلادنا ونقولها بكل صراحة بلادنا بلد قروي، نفتخر بطابعه القروي لأنه الطابع القري يغني الثقافة الوطنية، ولكن يجب أن يصبح بلدا فلاحيا، هذا هو الأساس.

هناك كذلك البدائل عندنما معادن، عندنا الفوسفاط يجب أن نعمل على تطوير هذا القطاع أكثر من الماضي واحنا تنتقدمو وعندنا قانون جديد اللي مشجع بالنسبة للبحث والتنقيب على النفط، أن نطور صناعتنا سواء الصناعات التقليدية اللي عندنا الصناعة الحرفية طبعا اللي هي أساسية بطبيعة الحال للتشغيل وبالنسبة للثقافة ديال بلادنا واللي يجب كذلك أن ندعمها وأن نقويها كمستهلكين أولا وقبل كل شيء، ثم كذلك يجب أن نطور كذلك الصناعات الحديثة سواء اللي عندنا بحال النسيج أو الغذاء أو كذلك الصناعات الحديثة سواء اللي عندنا بحال النسيج أو الغذاء أو كذلك الصناعات اللي بدينا تنطوروها منذ ثلاث سنوات الإلكترونية أوالمرتبطة بإنتاج السيارات.

طبعا نلاحظ بأنه لابد من تطوير الصيد البحري اللي هو ضروري والسياحة، اللي الجميع الآن يعترف بأنها يمكن أن تلعب دورا أساسيا كقاطرة للتنمية، طبعا نلاحظ بأن هذه السنة 2001 المغرب سيحصل من الاستثمارات الخارجية على أكثر من 3 المليار دولار، تنقولوها تنفتخرو بها لأنه ماكاينش في شي بلاد من هنا إلى الشرق الأوسط كلو اللي فيها هاذ الرقم هذا، نظرا للثقة اللي عند

المستثمرين الأجانب في المغرب، ونتمنى أن ترتفع ثقة المغاربة كذلك في بلادهم، من المؤكد أنه المشاكل ديال التنمية مرتبطة كذلك بالرفع من الإنتاجية ومرتبطة بمحاربة الأمية ومرتبطة بالتطور ديال التعليم ومرتبطة بحل مشاكل العقار ومرتبطة كذلك بتطوير العلاقات الدولية نتاعنا، الاتحاد الأوربي أساسي بالنسبة لنا لأنه أكثر من 65% من المعاملات نتاعنا معه والمهاجرين نتاعنا اللي موجودين، وهاذي فرصة باش نتوجهو لهم بالتحية ونمد لهم اليد ديال السلام، يد الاعتزاز بعملهم المهاجرين نتاعنا موجودين بالأساس في الاتحاد الأوربي.

إضافة إلى ذلك في داخل الإتحاد الأوربي تتقدر تكون عندنا مشاكل مع هاذ البلد أو آخر، وذكرتم المشكل ديال العلاقات مع إسبانيا، مع إسبانيا هي علاقات مرتبطة بمفهومين، الأول أنه لاعتبارات تاريخية عندنا معها واحد التناقض مرتبط بمفهومين بالقضية ديال الصحراء، وهاذ التناقض حنا ما نتنازلوش فيه ،مايمكنش نتنازلو فيه، والمفهوم الثاني هي أنها بلد جار عندنا علاقات مشتركة لصالحهم ولصالحنا أننا نطورو العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بشكل إيجابي، في هذا الإطار هذا حنا خدامين، مصلحة البلاد لا من الناحية الاقتصادية والدفاع على وحدة التراب كذلك ضرورية في هذا الإطار ما يمكن لنا نكونو إلا متفائلين.

كذلك سنعمل انطلاقا كذلك من ضرورة حماية التراب على أن المشروع المغاربي يتطور بكل مكونات الدول المشاركة في اتحاد المغرب العربي، ويمكن أن نقول لكم بأنه العلاقات ديال التعاون الاقتصادي مع البلدان العربية بالخليج اللي كاينة الآن عمرها ماكانت من قبل، سواء من الناحية ديال التعامل الاقتصادي أو الاستثمارات الخارجية وخصنا نمشيو فيها كذلك، كذلك لنا دور في بالبلدان الإفريقية دور أساسي لاعتبارات تاريخية وجغرافية.

الإشكالية الأخيرة وهي مهمة جدا، الآخر ليس هو الأخير، هو التلاحم الاجتماعي البعد الاجتماعي والتضامن المجالي مع العالم القروي لأنهم مرتبطين هاذ المعطيات تنوجدوها كلها في القانون المالي، الحكومة هي حكومة اجتماعية تتمنى أن الظروف الاقتصادية تجعلها تكون أكثر اجتماعية، طبعا في إطار التلاحم الاجتماعي كاين أولويات، لاأخفيكم لأنه ملي تيتطرح المشكل ديال الجفاف تيولي أولوية هو العالم القروي ربماعلى حساب شي ملفات أخرى، ولكن ضروري أنه التوازن نتعنا هو التلاحم مع العالم القروي، هذا شي أساسي وهاذ الشي درنا هاذ العامين أساسي بطبيعة الحال.

محاربة الفقر المغرب الآن، الفقر تزايد فيه والأرقام اللي عندنا لحد الآن ديال الفقر تقف في 97، وتتبين بأنه وقع تزايد ديال الفقر لذلك البرامج الإندماجية في العالم القروي يجب أن تقدم فيها الإنعاش الوطني والتعاون الوطني ولكن إضافة إلى ذلك العلاقات الأساسية والإندماجية بين مشاريع الماء والكهرباء الطرق، التعليم، الصحة، وتعليم الفتاة في العالم القروي هذه أشياء يجب أن نعالجها بشكل مشترك ،مندمج متآزر، إضافة إلى ذلك لابد أن ننتبه لأن الآن عندنا آليات جديدة السلفات الصغيرة التي ستلعب دورا أساسيا، وهي مساندة من طرف صندوق الحسن الثاني، كذلك وكالة التنمية الاجتماعية، كذلك الاهتمام بقضايا المعاقين وقضايا النساء هذا شي أساسي بالنسبة للتلاحم الاجتماعي.

ففي هذا الإطار ونحن نتحدث عن العالم القروي وعن محاربة الجفاف، وعن ربط ومحاربة الجفاف بالتوجهات البنيوية يجب أن نتحدث عن الجهة ليس الأسباب شكلية فالخطاب الذي تشرفت بتقذيمه أمامكم أبرزت التوزيع الجهوي ديال النفقات، هذا لأبين بأن الجهوية ماشي مسألة شكلية فقط مسألة إدارية، الجهوية الحقيقية هي في المشاريع وإذا قرأنا تلك المشاريع، سواء تعلق الأمر بمشاريع المؤسسات العمومية الصناديق أو ميزانية الدولة أو طبعا الجماعات المحلية، نجد بأنه المغرب يتقدم في المجال الجهوي.

طبعا كاين اهتمامات بالنسبة لأقاليم الشمال، اهتمامات بالجنوب اهتمامات يجب أن نزيدها بالنسبة لمناطق الشرق والمناطق الفقيرة بطبيعة الحال المتواجدة في كل مكان في المغرب.

إنعاش الشغل حاضر سواء خلال صناديق إنعاش الشغل أو التقدم الذي حصل في بلادنا في تطوير مفهوم التكوين الإندماجي أو إحداث الوساطة العامة للشغل أو تفعيل صناديق المقاولين الشباب الذي يجب بطبيعة الحال أن نعمل دائما على قراءة منجزاته لكن من الأشياء اللي من طبيعة الحال لابد أن نشير إليها واللي هي مرتبطة اللي جديدة في هاذ القنون المالي، نقول لكم حتى هو الجديد في القانون المالي: أولا تجاوز الحيف الذي كان متواجدا في التعامل مع المتقاعدين هذا لا يجب أن نمر عليها مر الكرام لأن هؤلاء من حقهم أن الحيف الذي خلق لهم في 1990و97 مايبقاش وله كلفة وهاذو هم بناة الإدارة المغربية.

ثانيا: إقرار الخطوط الأساسية للتغطية الصحية الإجبارية اللي درست الأسبوع الفارط من طرف مجلس الحكومة وهو يدرسها حاليا في الوقت اللي حنا مجتمعين، وهنا لابد أن أقول بأنه المنفذين هو خلق أسس تأمين إجباري على المرض ونظام المساعدة الطبية لصالح الفقراء والمعوزين، بأنه السيد الوزير الأول السيد عبد الرحمان اليوسفي سجل إسمه في تاريخ لأنه ارتبط بالدفع من أجل إخراج هذا القانون إلى الوجود.

الجديد كذلك في هذا القانون المالي هو أننا جينا بواحد البرنامج اللي يبقى عشرة سنوات لمحاربة السكن غير اللائق، الاستراتيجية الجديدة مرجعها هو خطاب جلالة الملك نصره الله يوم 20غشت واللي تتحد فيه عدة أليات غادي تبدا تتدخل الميزانية اللي كانت تتدخل بوحدها وتدخلها كان محدودا صندوق الحسن الثاني اللي غادي يتدخل بأكثر من 300 تقريبا 400 مليون درهم سنويا، صندوق التضامن اللي الآن أنشئ في هاذ القانون المالي ثم بطبيعة الحال الجماعات المحلية اللي تنتمناو كذلك هناأن من خلال إصلاح النظام الضريبي نتاعنا أنها تولي على مداخيل جديدة اللي يمكن تستعملها في مشروع محاربة السكن غير اللائق وطبعا المستفيدين.

طبعا لابد أن نقول بأن القانون المالي لا ديال 2000 ولا هاذ 2001 ولا 2002 غادي يبقاو يستمروا في تغطية كل النفقات الناتجة عن التزام الحكومة في مجال الحوار الاجتماعي، سواء الحوار الاجتماعي الأول أو الحوار الاجتماعي الثاني، سواء المتعلق بالترسيم أو المتعلق بالترقية الاستثنائية هناك نقاش حاليا مع بعض النقابات خاصة مع نقابة رجال التعليم (الاحتجاجالاجتماعي شيء طبيعي ومشروع ويجب في إطار كذلك نوع من الإجماع أن نعمل على تنظيمه وتقنينه لإعطاءه كل المصداقية التي يستحقها، لأن كل احتجاج اجتماعي يجب أن يكون مقبولا ومشروعا وطبيعيا).

في آخر الأمر السيد الرئيس تلاحظون بأن هناك أحيانا بعض التساؤلات كيف سنصف هذه الميزانية؟ هذه الميزانية انطلاقا من ماقلت في هذه الإشكاليات والارتباط المتواجد بين هذه الإشكاليات هي ميزانية ساهرة على تدبير الإكراهات لأنه إذا لم نعمل على تدبير الإكراهات سيكون ذلك على حساب الشعب المغربي، ستمون ساهرة من أجل خلق شروطالتنمية المستديمة، لأنه لحد الآن بلادنا كان عندها تنمية ولكن بدون شروط الإستدامة، ولذلك ضرورة الإصلاحات مهمة وهي ساهرة من أجل تقوية التضامن الاجتماعي بكل أبعاده والتضامن مع العالم القروي كذلك بكل أبعاده.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، الذي استغرق تدخله تقريبا خمسين دقيقة، الآن حضرات السيدات والسادة نشرع الأن في التصويت على مشروع القانون المالي رقم 01 ـ 44 للسنة المالية 2002 طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي للمجلس سنبدأ بالتصويت على الجزء الأول النتعلق بالمعطيات العامة للتوازن المالي الباب الأول الأحكام المتعلقة بالموارد العامة، المادة الأولى، أعرض هذه المادة على التصويت كم وردت في المشروع مع الإشارة أنها لم يرد فيها أي تعديل

- الموافقون:59
- المعارضون: 32
- الممتنعون: لاأحد

إخواني السادة المستشارين المحترمين بهذا نكون قد صوتنا على المادة الأولى.

المادة 2: أعرض هذه المادة للتصويت على المجلس كما وردت في المشروع الآن ألتمس من السادة الموافقين أن يعبروا عن موقفهم.

- الموافقون: 59
- المعارضون: 32
- الممتنعون: لاأحد

إذا اتفق المجلس الموقر على اعتماد هذه الأرقام سنكون قد ربحنا شيئا من الوقت إذن المادة الثالثة ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة.

التعديل رقم 1: الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم هذا التعديل، السي عبد السلام بروال لكم الكلمة المستشار السيد عبد سلام بروال:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيد الوزير

السادة المستشارين المحترمين،

قبل أن أقدم هذا التعديل لابد أن أذكر بما سمعناه من تدخلات السادة رؤساء الفرق وما عبروا عليه من مواقف وكان إجماع تام فيما يخص مشروع القانون المالي، أكيد أن هناك تضامن حكومي والأغلبية هناك موقف ديال المعارضة لكن الزملاء وحنا صايمين شوية ديال الأخلاقيات المغاربة كاملين سمعوا التدخلات ديالنا.

السيد الرئيس،

هذا التعديل قدمناه في اللجنة ديال المالية يتعلق بالإعفاء من الجمرك فيما يخص الوقود والمحروقات والزيوت الملينة المستعملة في القطاع الفلاحي هذه المقتضيات متضمنة في قطاع الصيد البحري، نقترح أن تعفى هاته الوقود والمحروقات انطلاقا من الموسم الفلاحي الحالي، الموسم الفلاحي السابق وكما سمعنا من أحد الزملاء داخل اللجنة الذي أفادنا بخبر أثار انتباهنا وخوفنا قال بأنه هناك تقرير من منظمة دولية معتمد بها، هاذ التقرير قال بأن هاذ السنة إلى قدر الله والسنة المقبلة ستكون سنتين ديال الجفاف وهاذ التقرير متواجد عند الحكومة والحكومة لم ترد أن تفصح عنه، أكيد نحن في دولة إسلامية كيصعاب تنبئوا ولو العلم هذا، ففي نطاق الحالة التي يعرفها القطاع الفلاحي كنتقدمو بهذا التعديل. وأضيف أن هذا الخبر قيل لنا من طرف زميل في الأغلبية.

التعديل الثاني السيد الرئيس يتعلق بكل ما يهم من أدوات ومعدات وترويض العضلات ومعدات التمارين الرياضية والأمتعة والألبسة الرياضية وكذلك تخفيض سعر الأدنى الخاص باستيراد الأدوية المستعملة لعلاجات داء السرطان والله يحفضنا جميعا فبدون تعليق السيد الرئيس، هاذي الشي توسعنا فيه في اللجنة ونتمنى إخوننا في الأغلبية أن يساندونا على الأقل فيما يخص المرض وفيما يخص الموسم الفلاحي هاذ الجفاف اللي هي ظاهرة عامة وكلنا كنعانيو منها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للحكومة،

السيد وزير المالية لكم الكلمة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

ماشي لابد السيد الرئيس نطول، حقيقة من كنسمع أخبار على بعض التقارير حقيقة مايمكن الإنسان إلا أن يستغرب على أي حال الله يرحمنا من جهة دائما ومهما يكون راه أحيانا تخلق أخبار لا أساس من الصحة من الناحية العلمية ولا من الناحية ديال الدراسات هذه وحدة، النقطة الثانية بالنسبة لكل التعديلات والسادة المستشارين يعرفون تلك المرتبطة بحقوق الجمارك وتعرفون بأن هناك مسطرة مقررة من طرفكم أي من طرف المشرع القانون تيقول بأنه لا يمكن أن يحدث أي تغيير في معدلات حقوق الجمارك إلا إذا درس ذلك التغيير بلجنة استشارية تقدم إلى الحكومة ولذلك تخرج إما مراسيم والحكومة قد تقدم اقتراحات كذلك فيما يخص القانون المالي ودون اعتبار ذلك المقترح المقدم سيخلق متاعب من ناحية المداخيل ولذلك الحكومة تدفع بمقتضيات الفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الدفع بالفصل 51 من الدستور، لازال هذا التعديل مرفوض، الفصل الحادي والخمسون: "إن المقترحات والتعديلات التي يتقدم بها أعضاء البرلمان ترفض إذا كان قبولها يؤدي بالنسبة للقانون المالي إما إلى تخفيض الموارد العمومية وإما إلى إحداث تكليف عمومي أو زيادة في تكليف الأجور" متفقين أنه ما غادي يكون تصويت بطبيعة الحال لأنه رفض بحكم الدستور كاين شي ملاحظة السيد المستشار المحترم؟

تفضلوا السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

أسف كثيرا هاذي 4 سنين وحنا في هاذ المؤسسة الدستور ديال 96 لم نتمكن كحكومة وكبرلمان نديرو قراءة موحدة لهاذ الفصل 51 هاذ الشاقور أعيد تلاوته بتأني: إن المقترحات والتعديلات التي يتقدم بها أعضاء البرلمان ترفض إذا كان قبولها يؤدي بالنسبة للقانون المالي لمشروع القانون المالي، لا لمشروع القانون المالي، اليوم نحن بصدد دراسة مشروع القانون المالي، مازال ماتحدتش مازال ماتولدش، الفصل 51 واضح يتكلم عن القانون المالي لا يمكن تعديله أو تغييره إذا كانت زيادة أو انخفاض كذلك السيد الرئيس وأنتم إبن القانون وقيدو منا الترتيب ديال المواد، ترتيب ديال فصول الدستور لها قيمتها ماشي جات مبعثرة الترتيب السيد الرئيس الفصل 50

يصدر القانون عن البرلمان، حقا اللي كنشرعو، حنا كيخرج القانون، يصدر القانون عن البرلمان للتصويت تطبق شروط ينص عليها القانون التنظيمي ثم نفس المادة.

نفس الفصل كيتكلم على الطريقة ديال التصويت يصوت البرلمان مرة واحدة إلى غير ذلك، ثم في الفقرة الثالثة إذا لم يتأت إلى ما وصتناش الآجال آشنو خص يدار الحكومة كتخد مرسوم ثم في الفقرة الأخيرة يسترسل العمل بهذه الحالة باستخلاص المداخيل إلى غير ذلك، ثم يأتي الفصل 51 معناه القانون قائم الذات، لا يقال لنا بأن هذا الفصل 51كنوجدوه في المشروع، المقتضيات ديال 51 تتعلق السيد الرئيس بالقانون لا يمكن لأي أحد أن يتقدم بقانون تعديلي ولا يغيرو إلى ماكانش عندو موارد، اليوم نشرع فالدفع بالفصل 51 غير دستوري السيد الرئيس، أكيد كنا كنتقبلو السنة الأولى كنتعلمو، السنة الثانية كنزيدو نتعلمو، ولكن الستة الرابعة خصوصا والحكومة الحالية تلفظ أنفاسها الأخيرة.

لذلك السيد الرئيس نحن في المعارضة نرفض تماما الدفع بالفصل 51 في هذا المقتضى وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم،

كما أشرتم إلى قراءات وتأويل أعطيتموه للمادة 51 أعتقد هذا التأويل كيبقى مجرد تأويل لرأي معبر عنه وأنه الإحتكام لا يكون لهذا المجلس فيما يتعلق بتأويل الدستور فلهذا الآن الدفع موضوع من طرف الحكومة وكل خلاف ليس مجال إلا أمام المجلس الدستوري لهذا نلتمسو من المجلس الموقر أن نسير على احترام مقتضيات المنصوص عليها في الفصل 51 أن هذا التعديل مرفوض وأن نعرض المادة على التصويت كما جاءت في المشرع.

السيد الرئيس المحترم،

أنا أمثل المجلس وأمثل الجميع ولا يمكنني أن أدلي برأي لأنه احتراما للمجلس. ننتقل إلى المادة الثالثة كما وردت في المشروع تاع الحكومة الآن حنا في المادة الثالثة هي اللي فيها التعديل، إذن الآن نصوت على المادة الثالثة كما وردت في المشروع.

الموافقون: نفس العدد اتفقنا على 59.

المعارضون: 32

الممتنعون: لاأحد

إذن ننتقل إلى المادة الرابعة ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة رقم 2 الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم هذا التعديل، السيد المستشار المحترم السي عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

التعديل الثاني طلبنا حذف المادة 13 من القانون المتعلق بالضريبة الداخلية على الإستهلاك، بدون تعليق أقرأ فقط عليكم المادة 13 التي اقترحها حذفها المادة 13 من القانون لاتيك ديال الضريبة الداخلية على الدخل كتقول: تشترى السدادات والصويرات الجبائية les vignettes ديال الشراب والطرائق الأخرى التي تقوم مقام هذا الصناع المقبولين بعد تقديم طلب محرر من طرف منتجي الخمور وحنا صايمين ويجب أن يكون هذا الطلب مصحوبا بإذن للشراء مسلم من طرف الإدارة، لو قدم هذا المشروع خارج رمضان يمكن ولكن وحنا صايمين ونصوتو على الخمور، هذا عار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد وزير المالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة.

غادي نتكلم مرة واحدة لأنه الحكومة غادي تدفع عدة مرات بالفصل 51 وغادي ندعمو الآن بالنسبة لهذا التعديل بالفصل 51 ولكن غادي ندير تدخل واحد باش ما نطولوش على الإخوان خاصة أنه هذا الموضوع دائما كيجي، أولا سمحوا لي نديرو شوية ديال القانون المقارن في الزمان والمكان، في الزمان منذ 1977 ونحن نعيش بهذا البرلمان كلما يقدم من طرف الحكومات السابقة، الفصل 51 يطبق، الرئاسة كتقرر بأنه التصويت مايكونش، ولكن أكثر من هذا هو بما أننا نريد أن نتقدم في إصلاح بلادنا يجب أن نأخذ كذلك بالقانون المقارن في العالم، البلدان اللي عندها فصول على شاكلة هذا الفصل، هاذ النقاش ماتيكونش لأن رؤساء الفرق ونيس البرلمان بل المقرر ديال لجنة المالية ماتخليش أي تعديل يتقدم يرفض ماشي كيتصوب عليه يرفض وفي هذه الحالة الحكومة عمرها ماكتطرح هاذ المشكل فلذلك ما أتمناه هو لا هاذ الحكومة ولا الحكومات السابقة أولى الحكومات القادمة ندخلو في منطق

الدستور، وبالتالي كلنا نحترمو الدستور على أساس أنه مرجعنا هنا ماشي غير الفصل 51 مرجعنا كذلك هو فصل مرتبط بهذا الفصل في القانون التنظيمي للمالية ونعرف أنه كذلك المجلس الدستوري بطبيعة الحال وافق على القانون التنظيمي للمالية وبالتالي أعطى التأويل اللي الآن يفرض علينا كلنا بالنسبة لهذا المجال، هذا غير تدخل لأنني باش ماندخلش مرة أخرى وكم كنت أتمنى ألا أتدخل لو كذلك على مستوى الفرق المحترمة كذلك أعتبر بأن الدستور يقول ما يقول في هذا المجال إذن بالنسبة لهذا التعديل الدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نصوت على المادة الرابعة كما جاءت في المشروع:

الموافقون: 59

المعارضون: 32

الممتنعون: لاأحد

ننتقل الآن إلى المادة الخامسة وأعرض هذه المادة للتصويت كما وردت في المشروع لم يأت بشأنها أي تعديل إذن الموافقون نفس العدد 59

المعارضون نفس العدد 32

الممتنعون لاأحد

ننتقل إلى تعديل هذه المادة الخامسة مكررة هي اللي فيها تعديل هناك تعديل مقدم من طرف فرق المعارضة يتعلق بإضافة مادة جديدة أطلق عليها المادة 5 مكررة للسادة أعضاء فرق المعارضة تقديم هذا التعديل، السيد المستشار أحمد بنا.

السيد المستشار أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

أولا قبل مانقدمو هذا التعديل كنبغي نطلب من السيد الوزير، وزير المالية أنه يلتزم بهذا الرد ديالو اللي رد به فيما يخص الفصل 51 في السنة المقبلة إن شاء الله إذا كان برلماني على أساس أنه مايكونش متناقض مع الآراء ديالو وتقديمنا لإلغاء الرسوم الجمركية على مادة الشعير انطلق أولا من سنوات الجفاف اللي عرفتها البلاد ديالنا وحنا بدورنا شفنا بأنه هذه المواد العلفية وصلت لأثمان باهضة أولا أن الحكومة تخلات على دعم المادة ديال الأعلاف وتحريرها لإستيراد الشعير وفرضها للرسوم الجمركية أصبح يستحيل على الكساب وعلى الفلاح اللي بعض الأحيان وعلى ساكن العالم القروي يستعمل هاذيك المادة كمؤونة يتاكل منها ماشي غير هو، لا هو ولا الكسب ديالو ولا الماشية ديالو، طلبنا من السيد وزير المالية باش يلغي الرسوم الجمركية إلى غاية 31 مارس، إلا أنه مع كامل الأسف وداخل اللجنة صوتت الأغلبية ضد هذا التعديل رغم أن أجل أو واحد العدد من إخوان كنعرفوهم كيعيشوا في العالم القروي وأبناء العالم القروي وصوت عليهم العالم القروي إلا أنه مع كامل الأسف صوتوا ضد التعديل ضد العالم القروي، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للحكومة،

السيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

السيد الرئيس،

لا أخفي بأنني استغربت للإخوان فرق المعارضة تيقدموا هذا التعديل من بعدما أخبرتهم وأخبرت اللجنة بأن الحكومة أخذت قرارا في تمديد إيقاف رسم استيراد ديال الضريبة على القيمة المضافة إلى غاية مارس 2002 إنن هما كيديرو واحد التعديل اللي الحكومة خدات قرار قبل منهم، الفرق آشنو هو؟ والأغلبية ما صوتاتش ضد القرار، بالعكس حنا أولا استجبنا لمطلب الأغلبية ونقولو الصح كذلك حتى ديال المعارضة غير باش كنفسرو، إذن بعد ملي قلت هاذ الشي في قلب اللجنة سجل من طرف الجميع، طبعاحنا هاذ القرار اللي أتخذ خصنا نصوبوه في إطار القانون، القانون هو أولا ديال التجارة الخارجية اللي تيقول بضرورة جمع لجنة استشارية للواردات، لابد تدرس القرار قبل ما يولي في مشكل مرسوم أو قانون مالي ولكن لابد تدرس ولذلك سامحوا لي الأغلبية من ملي صوتت تعديلكم صوتات ضد كونكم ماجترمتوش المسطرة القانونية أما القرار راه الحكومة خداتو من طرف المجلس الحكومي ديال الأسبوع الفارط وأخبرت به أعضاء اللجنة وكان من الناحية الخلقية ربما من بعد هذا الإخبار ما كاين علاش يتقدم هذا التعديل لأنه الآن

التصويت اللي غادي يكون هو ضد المسطرة، لأنه تعديل لا يحترم المقتضيات القانونية. أما في العمق فاحنا معه.

السيد رئيس الجلسة:

هناك موقف بناء على تدخل السيد الوزير،

السيد المستشار؟

السيد المستشار عبد السلام بروال:

نفاجأ كذلك بوجهه نظر الحكومة بتأويلات وتفسيرات السيد الوزير عندما أبديتم ملاحظتكم في اللجنة وأحلتمونا على القانون المتعلق بالتجارة، مدونة التجارة أنا شخصيا مشيت للقانون قرأته أكيد أن القانون ينص: إذا أرادت الحكومة أن تصدر نصا تنظيميا كان مستوى المرسوم أو كان في مستوى القرار إلى غير ذلك، لابد أن تلتجأ إلى تلك اللجنة اليوم السيد الوزير ونحن مشرعين، نحن نصنع القانون ما يتقال لناش حنا مشرعين، حنا البرلمان نمشيو عند اللجنة ديال الحكومة وهناك فصل السلط وهاذيك اللجنة هي اللي تقترح علينا أكيد يمكن الحكومة تستغل اللجنة اللي ديالها لكن أنا كبرلماني أردت أن أتقدم بمقترح قانون في الموضوع واش غادي نمشي ندق الباب على اللجنة الإدارية ديال الإدارة الفلانية؟ هل هذا منطقي؟ هل هذا معقول؟ فما يدير لينا أحد درس حنا تعديل جبناه أكيد ونكونو واضحين وصريحين فيما بيننا، التعديل قبلته الحكومة وما جبرت لوش مفر، معندهاش باش تخرجو من هنا، الداخل قابلاه. ولكن أن تنطق به لا، لذلك حاولت أن تلتوي وتخلق مسالك. قابلو ولكن من حيث الشكل.

لهذا السيد الرئيس،

نحن نرفض بهذا الشكل وأظن أن الزملاء الأمر لا يتعلق بمعارضة أو أغلبية، الأمر يتعلق بالبرلمان كمؤسسة، الإخوان ندافعو جميعا على الاختصاصات ديالنا، الحكومة تريد بنا كبرلمانيين نصبحو موظفين ديالها، نمشيو المكاتب ونجلسو معهم ويوريونا أشنو نديرو لا نحن نرفض ذلك السيد الرئيس نحن نتشبث بتعديلنا.

السيد رئيس الجلسة:

هل هناك من متدخل في إطار معارضة هذا المقترح نتاع التعديل، السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

أولا، لابد نوضح أنا اللي كنطلب من المجلس الموقر هو يحترم القانون الذي صادق عليه المشرع، يمكن يوقع تعديل ذلك القانون وهو القانون ديال التجارة الخارجية ولكن مادام موجود لابد قوانين المالية تحترمه لابد، الآن من الناحية ديال المسطرة كما قلت دائما في لجنة المالية وأقولها كذلك كل التعديلات اللي كتجي من عند كل الفرق المتعلقة بالجمارك أنا دائما كنلتزم في الحكومة باش نقدموها للجنة الإستشارية باش تنشوفو أنها يجب أن تدرس ولماذا القانون يقول لابد من اللجنة الإستشارية ماشي مسألة موظفين، باش تيشوف واش من المصلحة ديال البلاد أن تلك القرارت تتخد، واش من ورائها لوبيات، واش ماغديش تخلق ارتباك بالنسبة للطلب أو العرض في وقت نعين فلذلك حتى بالنسبة للقضية ديال الشعير في الظرف الراهن اعتبارنا بأنه في مارس، ما يوقع أي مشكل بالنسبة لا للعرض ولا بالنسبة للطلب ولذلك قدمنا للجنة الإستشارية باش تعطينا تقرير حول الموضوع وسيوقع خلال هذا الأسبوع ذلك المرسوم من طرف كل الوزراء ولذلك أؤكد بأنه الحكومة أخذا بعين الاعتبار رأيكم أخدت هذا المرسوم وهي الآن في طريق تقديمه في المسطرة القانونية الضرورية،

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة.

إذن هناك إلتزام حكومي، الآن نمر للتصويت على المادة المكررة، المادة خمسة التي وردت في تعديل فرق المعارضة،

الموافقون: 21

المعارضون: 59

الممتنعون: 11

إذن سقط التعديل، نمر إلى التعديل الثاني المتعلق بفرق المعارضة وهو يتعلق بالمادة خمسة مكررة مرتين، إذن سحب هذا التعديل. نمر إلى التعديل المادة الخامسة مكررة ثلاث مرات، ورد هذا التعديل من طرف فرق المعارضة وللسادة المستشارين المحترمين بفرق المعارضة أن يقدموا هذا التعديل إذا لم يقرروا السحب.

المستشار السيد سعيد التدلاوي،

فرق المعارضة تقدمت بهذا التعديل،لماذا؟

لماذا طلبنا التخفيض في هذه الرسوم الجمركية ديال المادة ديال الدرة اللي معروفة عند الجميع، مادة أساسية وكتمشي تقريبا في ذاك la composition في التكوين الكلأ ديال الدواجن حتى 70% لماذا؟

من بداية السبعينات ظـــهرت بما يسمـــى الدجاج الصناعي le poulet industriel وفي هذا الوقت بدأ الإنتاج ديالو بما يسمى اللحوم البيضاء ما بين 20و25 ألف طن اللي يستهلك المغرب سنويا وتم غادي بزيادة اليوم وصل السيد الرئيس ما بين 300 و320 ألف طن غادي يوصل هذه السنة، السبب واضح، السبب الأول: هو أنه كاين انخفاض في اللحوم الحمراء نظرا للأثمان ديالها والمشاكل اللي كتعيشو منها وهاذ مادة الشعير اللي الإخوان سامحهم الله رفضوها والمستهلك المغربي الطاقة الشرائية على قد الحال، المعلمين راه تيبكيو ماتزادهمش شاي والطبقة الشغيلة حالتها راه حالة، الناس كيقلبوا على كيلوا اللحم ب 400 ريال عوض كيلو اللحم ب 1200 ريال رلهذا كاين الطلب كثير على هذا الإنتاج بين السنة ديال 2000 والسنة ديال 2001 تزادت في شتنبر غادي تكون 35 ألف طن اللي تزادت في دقة واحدة أشنو هو السبب؟

كاين واحد المادة جديدة في هذه الدواجن اللي سميتها بيبي واللي هو كينتج تقريبا ما بين 10حتى 20 كيلو، إذن الإنتاج ارتفع حتى في الوزن مزيان، حنا كون الحكومة سامحها الله مشت معنا لما تعلن على جنون البقر وتعلن على الأمراض المعدية اللي في أوربا وتحبست الموانئ وتحبس استيراد ديال الأبقار اللي هي كتنتج اللحوم الحمراء والحليب ماغاديش شاي نطالبو هذا التخفيض علاش؟ لأنه أولا الكسابة ماشجعناهمش باش يخلقوا مشاكل جبنا للسيد وزير الفلاحة وللحكومة مقترح قانون لتصنيف القطاع ديال الحيوانات بالمغرب، لماذا؟ لسبب واحد باش نحميو من الدبيحة السرية دوك العجلات ديال النسل وباش نكثرو النسل لأنه الإستيراد محبوس، باش مايصدقش واحد الخصاص عندنا في البلاد، حنا غادي نطيحو فيه الآن لزن الحكومة هادي عام ونصف باش قدمنا المقترح.

رئيس اللجنة كيراوغنا تقريبا كل أسبوع كنكاتبوه كيراوغنا ماكيبجيوش حالو على الرئاسة، والتمسنا تطبيق الفصل 211 من القانون الداخلي ورغم ذلك، السيد وزير الفلاحة هنا وعدنا على أنه الحكومة غادي تجيبو ماجابوش إلى أين؟ الإنتاج واقف لأنه كاين أمراض معدية كاين أمراض معدية خطيرة، نحميو غير القطيع ديالنا، هاذ اللحوم البيضاء اللي فيها تزايد الطلب كبير والسبب معروف لأنه الثمن ديالها ماتيفوقش 20درهم للكيلو، والمستهلك وهنا فوق المعارضة راه ماشافتش العالم القروي بوحدو، شافت المواطن المغربي دوي الدخل المحدود ماشافتش هانوك اللي ماكيحبسوش، كاين الناس اللي ماكيعرفوش الكيلو ديال أتاي ولا كيلو ديال السكر بشحال ماعمرهم ماكيحسبو ولكن كاين الناس مساكن اللي كيفكر في رابعة ديال الدجاج 125 ريال ماخصوش يفوتها و40ريال ديال الخضرة ودرهم ديال زيت العود باش يتعشى، خصنا نفكرو فيه مابقاتش غير اللي يهضر الفصل 51، الفصل 51 كاين صحيح، المشرع دارو صحيح ولكن راه كاين أسبقيات، واه! اللهم إن هذا منكر، ماكاينش تغطية صحيحة، الناس كتموت أعباد الله بالسرطان ومالقاوش لفلوس، وجدوا حل لهذا المواطن، مانعطيوش مانخفضوش من الأثمنة ديال أدوية السرطان، الناس ماعندهومش تغطية صحية، الناس مطرودين من العمل أشنو هو الحل؟ أين هو الحل؟ 51.

السيد الرئيس أنا أستسمح إذا كنت كنرفع صوتي راه ماشي لخاطري، لأن هاذ الشيء راه بزاف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السيد المستشار سعيد التدلاوي:

أنا أترجى الإخوان باش يتفهموا المشاكل، واللي غريب في الأمر السيد الرئيس كلشي الإخوان كيعرفوني صريح وغادي نقول واحد المسألة صريحة اللي غريب في الأمر السيد الرئيس، وهو خارج هذه القبة الإخوان ديال الأغلبية كيشاطرونا الرأي، هذا العجب هذا وإلى كيقولوا كلام آخر، اللهم إن هذا منكر.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

السيد الرئيس،

الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة،

السيد الرئيس،

الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة :

إذن رفض التعديل،

الآن ننتقل إلى التعديل المادة 5 مكرر أربع مرات، نفس التقديم.

إذن تخفيض نسبة الرسوم الجمركية على الأكساب القانونية إلى 2,50% هاذ التعديل السيد الوزيرالفصل 51، إذن هذا التعديل رفض.

تعديل المادة خمسة مكررة أربع مرات نفس الموقف إذن الفصل 51، التعديل مرفوض.

إذن ننتقل الآن إلى المادة السادسة كما وردت في المشروع أعرض هذه المادة على التصويت.

الموافقون: نفس العددك 59

المعارضون: نفس العدد: 32

الممتنعون: لا أحد

إذن ننتقل إلى المادة السابعة كما ورد بشأنها ثلاث تعديلات من طرف فرق المعارضة، الكلمة لأحد المستشارين المحترمين لتقديم التعديل الأول، أو تقديم التعديلات قدموهم، بثلاثة باش الحكومة تجاوب عليهم بثلاثة.

السيد المستشار عبد السلام بروال:

السيد الرئيس،

الأمر يتعلق بالإعفاءات من الضريبة على الشركات، الإقتراح الأول الذي تقدمنل به وهو يتعلق دائما بقطاع الفلاحة، فقانون الشركات المعمول به حاليا في المادة سبعة في الفقرة vii كتقول: تعفى من الضريبة بنسبة 50% الشركات الفلاحية ولكن كتحدد المجال فيما يخص الأرباح الناتجة عن زراعة الحبوب، النباتات الزيتية، الزراعة السكرية والكلئية والقطنية، كنقولو انطلاقا من الموسم الفلاحي الفارط والموسم الفلاحي الحالي أن لا تعمم ماكنجيبوش شي حاجة جديدة، ماكنغيروش le Taux 50% أن تعمم على القطاع الفلاحي ككل.

نفس الشكل فيما يخص السيد الوزير، التعليم الخاص.أذكر أنه في السنة الفارطة صوتنا بإجماع على القوانين المرتبطة بمدونة أو ميثاق الوطني حول التربية والتكوين، جميع النصوص التي صدرت صوتنا عليها بإجماع وإنطلاقا من المقتضيات والنقاش اللي كان جاري داخل اللجنة المختصة والإلتزام ديال الحكومة وماتضمنته هاته القوانين أن كل الإجراءات الجبائية، كل الإجراءات التحفيزية المالية المتعلقة بالتعليم الخاص سوف تاتي في القوانين المالية مع الأسف الشديد القانون المالي حاليا جاء جافا. والإخوان الممثلين ديال القطاع الخاص ديال التعليم رابطوا عندنا هنا في المؤسسة لمدة أسبوعينوهما كيدوزو من فريق إلى فريق. لذلك نقترح كتعديل ثاني أن يرفع التخفيض ديال 50%إلى الإعفاء الكلي وكذلك يكون تعديل يبدو أنه شكلي نقترح آن تغيّر التسمية، الأمر لا يتعلق بالمؤسسات الخاصة للتعليم كما هو متضمن في القانون الحالي، الأمر يتعلق بالتعليم الخاص وهذا هو المصطلح اللي كاين في الميثاق ديال التربية والتكوين.

السيد الرئيس،

التعديل رقم 8 وهذا غريب في الأمر هو متضمن كذلك في المادة 14 من القانون التتعلق بالشركات، كلشي كيخلص 35% ديال الضريبة على الشركات إلا المؤسسات الأبناك و14المؤسسات ديال الإئتمان والشركات ديال التأمين بصفة عامة كتخلص 39,6السيد الرئيس، السيد رئيس الفريق الإستقلالي، الزملاء اللي حضروا معنا في الندوتين أو في اللقائين، في البورصة مرتين متتاليتين شرحوا لنا عدم اللجوء ديال هاذ الشركات المتفرعة على المؤسسات الأم، عدم اللجوء إلى البورصة كيرجع إلى هاذ le Taux اللي هو مرتفع كنطالبو بأن حتى هذه الشركات يطبق عليهم السعر المعمول به ديال 35%.

التعديل رقم 5، السيد الرئيس، دائما فيما يخص الضريبة علي الشركات يتعلق بالمادة 19، أريد السيد الرئيس أن النسب ديال التخفيض المنصوص عليها في القانون الحالي هي نسب 50% 70% 25% نقترح في إطار تبسيط المساطير وكنظن هذا نهج تنهجه

مديرية الضرائب التابعة لوزارة المالية تحاول توجد النسب فنقترح الصنفين 50% 75% والإعفاء الكلي فيما يخص الآجالات اللي كتدوز ثماني سنوات. فهذا بخلاصة السيد الرئيس التقديم ديال هذه التعديلات شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة :

السيد الرئيس،

بالنسبة لكل هذه التعديلات الحكومة كتدفع بالفصل 51:

السيد رئيس الجلسة:

إذن أطرح المادة السابعة كم جاءت في المشروع.

المافقون: نفس العدد: 59

المعارضون : 32

الممتنعون: لا أحد

ننتقل الآن إلى المادة الثامنة ورد بشأنها أربع تعديلات من طرف فرق المعارضة، التعديل12,11,10و13 التقديم في دفعة واحدة إذا لم يكن هناك مانع، الكلمة لأحد المستشارين من فرق المعارضة، لكم الكلمة السيد عبد السلام.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

الأول السيد الرئيس،

يتعلق بخصوم مجموع الدخل، كل ما يتعلق بالهبات وفوائد القروض أقساط والقزوض والشركات المتعلقة بتأمين التقاعد.

السيد الرئيس،

دائما في قطاع التعليم وكلنا عندنا وليداتنا كاين اللي كيقرا في الداخل، وكاين اللي كيقرا في الخارج، في جميع الدول هناك خصوم على التحملات فيما يخص الضرائب خصوصا الضريبة العامة على الدخل، فنقترح بالنسبة للتعليم خارج الوطن أن يخصم مبلغ ديال جوج مليون سنتيم 20 ألف درهم، نعتبر بأن التعليم خارج الوطن مكلف جدا وبالتالي إذا المواطن المغربي كيتحمل العبء الكلي ديال تسديد نفقات التعليم بالخارج ديال الولد ديالو على الأقل الدولة تساهم بواحد الانصيب قليل حدا، هذا النصيب يتجلى في الخصم ديال مبلغ ديال 20ألف درهم، ماشي الدولة كتخصم لو 20 ألف، لا، في التصريح العام يخصم 20 ألف درهم كذلك الضريبة على الدخل.

كذلك بالنسبة للأبناء الذين يدرسون داخل الوطن ويدرسون في المؤسسات خاصة أن يخصم ممن الضريبة العامة على الدخل المبلغ ديال تسعة ألف درهم والمبلغ ديال تسع آلاف درهم السيد الرئيس كما تعلمون هو المبلغ الذي اعتمد من طرف الحكومة أو القطاع المتعلق بالتعليم والتكوين المهني فهذا تشجيع للقطاع الخاص ولكن من ناحية أخرى يمكن الدولة نسبيا غادي يتقلص لها واحد المدخول ضعيف جدا لكن بهذا المقتضى سيشجع القطاع الخاص وعندما يشجع القطاع الخاص كنهزو العبء على القطاع العام وبالتالي كنربحو كل الصوائر اللي كاينة في القطاع العام لا يدفع بالفصل 51، لا هاذو تكاليف ستفرض أو مداخيل ولكن كاين l'équilibre أنا ولدي في مؤسسة عامة إذا الدولة ساعدتني بواحد التخفيض غادي نخرجو من المؤسسة العامة وندبه إلي القطاع الخاص والمقعد ديالي بطبيعة الحال الدولة غادي تستفيد منو l'équilibre خصو يكون في هذا الأساس.

التعديلين السيد الرئيس 11و12 دفعة واحدة يتعلق دائما بالضريبة العامة على الدخل فدائما في إطار التقليص من النسب حاليا المادة 84 كتنص كنظن على 5أو 6ديال النسب، هناك الجزء اللي هو غير خاضع، معفى 24 ألف درهم هناك جزء من 20 ألف درهم الجزء الأول بنسبة ديال 15% من 20إلى 24 ألف درهم الجزء الأول بنسبة ديال 15%من 20 إلى 24 ألف درهم الجزء الثالث من 24 ألف درهم حتى 36 كيخلص 21% ثم الجزء الرابع من 36 حتى 60 ألف درهم 35% ثم مافوق، نريد أن نبسط الأشياء وأن نقلل من هاته النسب أن تحدف النسبة ديال 13% وأن تدمج مع الإعفاء وبتالتالي نقترح فيما يخص التعديل رقم 12 الجزء المعفى هو 24 ألف درهم الجزء المتعلق ب 24 ألف درهم و36 ألف درهم نرجع إلى القانون الإستثمار اللي حدد هذه النسبة في 41,5% عوض 44% المقترح وهنا فقط، هاذ الشيء اللي كاين.

فقط السيد الرئيس أريد أن أغتنم الفرصة لأقول وهذا سمعناه من الحكومة إذا الحكومة حاليا تقوم بمجهود فيما يخص التكوين أو

الإشراف على القطاع ديال الإستثمار وسمعنا أن هناك لجان أحدثت وأن السيد الوزير الأول المحترم، يشرف على ذلك بنفسه أن نذكر كذلك الحكومة أن المعارضة الحالية أي الأغلبية السابقة كان لها الفضل في وضع القانون الأصلي اللي معمول به واللي الحكومة كترتكز عليه وفي نفس الوقت أثير الإنتباه ديال الحكومة أن القانون ديال الرستثمار العمر ديالو 10 سنوات، مازال له عامين، لما كنشوفو القانون في حد ذاته، أشنو هو الإجراءات التي طبقت 25و30%وبالتالي العمر ديالو غادي يكمل دون آن يستنفد جميع الشروط اللي معمول بها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

التعديل الرابع.

السيد المستشار صوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس،

التعديل كيتعلق بالفئة ديال المتقاعدين ذلك آن المتقاعدين حاليا يستفيذون من واحد الشطر لا يخضع للضريبة على الدخل، هذا الشطر حاليا هو 40%الحكومة كما قال السيد الوزير كم تمنت لو تصبح أكثر إجتماعيا، حنا تنعطيوها هذه الفرصة وتنقترحو عليها باش هاذ الشطر اللي معفى من الضريبة بالنسبة للمتقاعدين بدل 40%إلى 60% باش يكون كيف القول ديال الحكومة كيف الفعل شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

السيد الرئيس،

بالنسبة لكل هذه التعديلات الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الآن التعديلات الواردة على المادة 8 لم يبق لها مفعول طبقا لمقتضيات الفصل 51، نصوت على المادة الثامنة كم جاءت في المشروع.

الموافقون: نفس العدد: 59

المعارضون: 32

الممتنعون: لا أحد

إذن ننتقل الآن إلى المادة التاسعة، ورد بشأنها ثلاث تعديلات من طرف فرق المعارضة، التعديل رقم 15;14و16 الكلمة لأحد المستشارين المحترمين لتقديم هذه التعديلات.

السيد المستشار عبد السلام بروال:

السيد الرئيس،

التعديل رقم 14 يتعلق بالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، وهنا أتوجه لصنف معين للسادة المستشارين المحترمين، الصنف المهني، الصنف اللي كنا دائما كنعرفوهم متضامنون ما فيه لا معارضة ولا أغلبية هو صنف الصناع التقليديين، فالأمر يتعلق السيد الرئيس بالإعفاء المنصوص عليه في القانون الحالي، القانون الحالي أشنو تيقول بالضبط: تعفى من الضريبة على القيمة المضافة البيوع والخدمات التي ينجزها صغار الصناع أو صغار مقدمي الخدمات الذين يساوي رقم معاملتهم 18 مليون سنتيم أو مايقل على ذلك.

القانون ديال الضريبة على القيمة المضافة هو القانون صدر في 86، هذه 15 سنة إذا حينا غير 18مليون ديال 86بالدرهم الجاري أو بالدرهم الثابت ولانزيدو اللي بغيتو هاذ 18 مليون تعطي الضعف ديالها، كنقولو أودي غير معقول تماما 18 مليون ديال 86 تبقى 18 مليون في 2002، علما بأن المواد الأولية اللي كيلجأ لها الصانع التقليدي هي في تزايد مستمر تزايد من ناحية القيمة، وتزايد من ناحية القيمة، وتزايد من ناحية le Taux de change علما بأن العديد من المواد تأتي من الخارج. فالسيد الوزير هو تعديل نكرره كل سنة رجاؤنا أن السادة المستشارين المحترمين المهنيون الذين نتضامن معهم ملي تيكونوا في اللجنة كنسمعو منهم وماكندويش وهذا تعديل مهم. السيد الرئيس،

أتوجه بالخصوص إلى السيد رئيس الجامعة ديال غرف الصناعة التقليدية المتواجد معنا.

التعديل الثاني رقم 15 فيه ثلاث تعديلات دفعة واحدة دائما الموضوع ديال البنيات التي تفوق مساحتها المغطاة 240م فعدة مرات شرحنا بأن السكنى في حد ذاتها ولو 100م مربع تبنى السفلي

وفوقي كتجي 200، مين كنديرو السفلي والفوقي والبالكون والبيت ديال السطح بيت الصابون وهذا كنجبرو 240 دازت وبالتالي الإعفاء المنصوص عليه في القانون المتعلق بالضريبة العامة على الدخل، هذا الإعفاء لا يطبق.

لذلك مرة أخرى وهذا تعديل كذلك نكرره رجاؤنا أن الحكومة أن تتفهم علما بأن المعنيين بهذا المقتضى هم الموظفون الصغار هم البسطاء هم الناس اللي استفادو بتجزئة ديال الدولة.

التعديل الآخر السيد الرئيس المتعلق بالرسم الذي أضيف على الإسمنت حنا معه، قلت السيد الرئيس نحن مع التعديل لكون هذا التعديل في حد ذاته سيكون رصيدا ماليا ولو نكونو صريحين فيما بيننا ملي كنشوفو الأموال التي تكرس في قطاع معين في القانون المالي، صندوق الحسن الثاني إلى غير ذلك وكنشوفو من يدبر هذا القطاع وكنشوفو الفترة الزمنية اللي غادي نعيشوها إبتداءا من فاتح يا ر، كنعرفو غرضنا بهاذ الشيء كلو.

ولكن رغم هاذ الشيء كلو نحن مع التعديل الذي أتت به الحكومة فقط كنقولوها المهنيين معنا le mortier البغلي فيه ثلاث أشياء السيمة والرملة والماء، راه مايمكنش تعالجو الموضوع ديال السيما بلا رملة، لذلك نقترح أتاوة أو رسم إضافي على كل المنتوجات ديال المقالع يفرض عليها أتاوة بالنسبة للجماعات المحلية 3 درهم، تفرض عليها ضريبة أخرى ولكن حنا الأمر يتعلق بأتاوة برسم إضافي على ما يستخرج من المقالع.

التعديل الجزئي داخل التعديل رقم 15 السيد الرئيس المتعلق بالفوائد المترتبة على الحسابات على الدفاتر فسمعنا رد ديال السيد الوزير باللجنة ولكن نتمسك بتعديلنا.

فيما يخص التعديل رقم 16 هو كذلك نقترح تمشيا مع تخفيض العبء الضريبي على المستهلك نقترح تخفيف التسعير العادي والأسعار المخفضة للضريبة دائما الضريبة على القيمة المضافة ب 2 نقط، حاليا كاين 20% كاين 14% كاين 10% كاين7% فحنا كنمشيو في إطار التوحيد ديال النسب ولكن كنظن بأنه حان الحال باش الحكومة في حد ذاتها تخفض من هذا الضغط الضريبي اللي كيعرفوا المستهلك هاذو هما اللي كاينين السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة :

السيد الرئيس،

بالنسبة لهذه التعديلات 15,14 الحكومة كتدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن ننتقل إلى التصويت على المادة التاسعة كما جاءت في المشروع.

الموافقون:59

المعارضون: 32

الممتنعون: لا أحد

إذن إذا سمحتم سننتقل إلى المادة 10ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة التعديل رقم 17.

الكلمة للسيد المستشار المحترم.

السيد المستشار عبد السلام بروال:

شكرا للسيد الرئيس،

التعديل رقم 17يتعلق برسوم التسجيل، أذكر أنه في سنة 96 الحكومة أنداك تقدمت بمقتضيات لتشجيع كل ما يهم التحفيض العقاري ديال الأراضي خارج المدارات الحضرية والتسجيل في حد ذاته عندو عدة ميزانيات أولا لتثبيت الملكية، ثانيا إبراز قيمة الملكية ثالثا إمكانية إدخال هاته الملكية في دواليب الرواج المالي، وكتذكرو عندما عالجنا الموضوع ديال القانون المتعلق بتسديد الديون الرهنية عرفنا القيمة ديال الأراضي المحفضة. كذلك المشاكل الناتجة حاليا في قطاع التعمير واللي المقتضيات ديالها واضحة من بين الأشياء التي تفرض على كل إنسان يريد أن يشيد منزلا أو عمارة إلى غير ذلك أن تكون أراضيه محفضة. ففي هذا الإطار ولو أن الأمر يتعلق بأراضي فلاحية تقدم باقتراح أنداك كتشجيع جاء بمبالغ جزافية بالنسبة لخمسة هكتارات الأولى 25 درهم للهكتار بالنسبة للتسجيل و25 درهم للهكتار بالنسبة للمحافظة العقارية ما فوق خمسة

هكتارات 50درهم للتسجيل، 50 درهم للتحفيظ، هذا الإجراء في 96 لسنتين، ثم مدد في القانون المالي لسنتين.

انتهى العمل به 30 يونيو من هذه السنة، عندما كنا نناقش مشروع القانون المعمول به حاليا يبدو لاحنا ولا إدارة الضرائب غلقنا هذا الموضوع، اليوم الحكومة جزاها الله بخير تراجعت مع نفسها وقالت لا، هذا إجراء تحفيزي عندو المزايا ديالو خصنا نزيدو على الأقل عام أو عامين أخرى، جاءت بهذا المقتضى لتمديد ديال سنة، لكن المشكل اللي كيطرح من فاتح يوليوز 96 حتى 30 يونيو 2001 كاين هذه المقتضيات التحفيزية، من فاتح يوليوز 2001 حتى 31 دجنبر لا، تلخص plein tarif، ابتداءا من فاتح يناير 2002 حتى 31 دجنبر 2002عاود من جديد هناك هاذ الإمتياز، كنقولو أودي الإدارة والحكومة ماعندهاش الحق تدير اللي بغات فوق ماتبغى تعطي ولاتزول هاذو مقتضيات لابد أن تكون هناك سياسة تسلسلية إما الحكومة تقول عفى الله عما سلف.

التشجيع عطى النتيجة ديالو، الله يجعل شي بركة، التشجيع ما عطاش النتيجة ديالو الله يجعل شي بركة ولكن نقول أودي في هذه الفترة كندير وهاذي ماكنديرش، هذا عمل مع الأسف الشديد مزاجي، لوكنا نتمكن من تقيدوشي دعوة في المحكمة الإدارية لإستعمال الشطط وتجاوز السلطة ديال الحكومة.

لذلك السيد الوزير رجائي أن الأمر يتعلق بخطأ إما من الإدارة إما منا وإما منكم رجائي ماتقولش أودي القانون لا رجعة فيه وهاذ الشي تناقشنا فيه في اللجنة، كاين القانون المتعلق باللحوم والدواجين، راه رجعية جات من 96، هاذو ياالله ستة شهور، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة :

السيد الرئيس،

هذا التعديل اللي قدمتو فرق المعارضة تيهدف إلى إعطاء أثر رجعي لتطبيق رسم التسجيل المخفض الخاص بسندات الملكية المقامة من أجل تحفيظ العقارات الواقعة خارج المدار الحضري، في الواقع إذا مشينا مع التعديل ديال الأثر الرجعي غادي نزولو الطابع الإستثنائي والتشجعي والتحفيزي المؤقت وبالتالي غادي نتعارضو مع الهدف اللي هو في صالح الناس بطبيعة الحال المتوخى منه والمتمثل في دفع المعنيين بالأمر بالإسراع لصالحهم لولوج مسطرة التحفيض لهذا الإعتبار الحكومة مامتفقاش مع هذا التعديل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم، الآن أعرض التصويت، الموافقون على التعديل:

- الموافقون: 22

-المعارضون: 59

- الممتنعون: 11

إذن سقط هذا التعديل نصوت على المادة العاشرة كما جاءت في المشروع،

الموافقون: 59

المعارضون: 32

الممتنعون: لا أحد.

إذن ننتقل إلى المادة 11 أعرض هذه المادة كما جاءت في المشروع.

الموافقون 59

المعارضون:32

الممتنعون: لاأحد

إذن ننتقل إلى المادة 11 أعرض هذه المادة كما جاءت في المشروع.

نفس العدد.

- الموافقون: 59

-المعارضون: 32

-الممتنعون: لا أحد

المادة 12 ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة تعديل رقم 18، الكلمة لأحد المستشارين المحترمين، السيد رئيس فريق الإتحاد الدستوري.

السيد المستشار أحمد بنا:

شكرا السيد الرئيس،

فيما يخص التعديل شفنا في فرق المعارضة أنه زيادة 0,05 درهم للكيلو غرام في الإسمنت، حنا في هذا الباب كنشوفو أن الدولة يمكن لها توفر على صندوق الضمان للسكنى ما يناهز 400 مليون درهم، مع العلم آن كتابة الدولة في الإسكان قدرت الحاجيات ديالها ب 300 مليون درهم سنويا.

لماذا حاولنا نخفضو هذا الرسم اللي تزاد الإسمنت؟ نحن في المعارضة دائما نتعارض مع الزيادة في الرسوم، الرسوم إلى كنزيدو فيها أننا كنوقفو الاقتصاد ديال البلاد، الزيادة في الرسوم ديال مادة الإسمنت غادي يؤثر سلبا على الثمن ديال الشقق وبالأخص الشقق ديال السكن الإجتماعي، غادي يوقع تأثير على الإستفادة من السكن الإجتماعي، غادي يوقع تأثير في اليد العاملة، غادي يوقع تخفيض في اليد العاملة لأنه 5% غادي توصل بالضرائب ديالها مع LA TVA غادي توصل 0,7% إذن هذا زيادة دائما في الرسوم حنا تنعتبروها هي تعجز الاقتصاد المغربي فحاولنا نطلبو قدر الإمكان القدر اللي هي الدولة محتاجة له اللي هو 300 مليون درهم.

فحاولنا نديروه 0,04 سنتيم مع العلم أننا طلبنا من الحكومة أنها تفرض رسوم كذلك على المقالع، هاذ المقالع اللي هي كيستافد منها اللي هي رخص كيستفدوا منها بعض المحظوظين، واللي حتى حد ماكيستافد منها من المواطنين من كافة الشعب المغربي ولو داخل الجماعات المحلية ما كيستفدوش بالشيء المطلوب والمرغوب فيه واللي هو خصو يتأدى عليه، فطلبنا أن نفس الرسوم نطبقوها على المقالع باش يمكن نحصلو الموارد المالية اللي غادي تعوض هاذ النقص ديال 0,01 سنتيم اللي طلنا التخفيض ديالو وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

السيد الرئيس،

كما فسرت في قلب اللجنة أولا حنا تنعتبرو، وخاصة وأننا حنا أمام هاذ المجلس الذي يجب أن يأخذ بعين الإعتبار المصالح ديال المجالس المحلية والقروية والبلدية تنعتبرو بأنه من المفيد يكون هذا واحد الرسم على المقالع ولكن أحسن أن هذا الرسم يمول الجماعات، أولا غادي يعطيها واحد الدفعة، ثانيا سيعطيها إمكانية باش هي نفسها تشارك في المشاريع التي تخص محاربة مدن القصدير مدن الصفيح، والسكن الغير اللائق، لهذا الرعتبار ولإعتبار كذلك تقنية أحسن نخليو هذا الرسم في إطار إصلاح مدونة الجبايات المحلية اللي الحكومة غادي تقدمو لكم قريبا.

بالنسبة للتخفيض ديال الرسم، هذا غادي يخلق ارتباك وغادي ينعكس عمليا سلبيا على تمويل المشاريع الهادفة إلى محاربة مدن القصدير، والسكن غير اللائق ويضر بالمشروع من كليته، في حين أنه كما فسرت عدة مرات المشروع كما قدم لكم سيؤدي إلى اقتصاد المستويات كما يقول الإقتصاديون أي أنه يؤدي إلى الزيادة في الإنتاجية والنقص من الكلفة الفردية وبالتالي في المدى المتوسط لن يؤدي إلى رفع كلفة الإسمنت، لهذه الإعتبارات الحكومة ما متفقاش مع التعديل اللي قدمتو المعارضة.

السيد رئيس الجلسة:

إذن لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد محمد جوهري:

في الحقيقة السيد الرئيس،

احنا مقتنعين بالرد ديال الحكومة ولكن على أساس أنها تلتزم باش تجي هاذ التدابير في التدابير الجبائية للجماعات المحلية ويبقى الرسم ديال الإسمنت 0,05 من بعد السيد الرئيس راه غادي يجب تعديل آخر اللي كنقلو فيه بأن هذا الرسم، هذا كلو تيخصو يمشي إلى واحد الصندوق خاص اللي يتجمعو فيه هاذوك الفلوس ديال الإسمنت باش فواجهو بهم السكن الإجتماعي باش مايعاودش يغرقوا هاذوك الفلوس في شي صندوق يترسلوا إلى شي جهة أخرى، ولذلك إذا التزمت الحكومة بأنها غادي تجي هذه التدابير في المقتضيات الخاصة بجبايات الجماعات المحلية، حنا كنحسبوه السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

إذن هذا التعديل سحب.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

أولا بالنسبة للرأي اللي قلت قبيلة، هو من طبيعة الحال إلتزام ديال الحكومة في إطار الإصلاح المتعلق بالجبايات المحلية.

السيد رئيس الجلسة:

نعرض المادة 12 كما وردت في المشروع.

الموافقون: 59

المعارضون: 32

الممتنعون: لاأحد

إذن ننتقل إلى المادة 13، أعرض هذه المادة للتصويت كما وردت في المشروع.

- الموافقون: نفس العدد 59
- المعارضون: 32
- الممتنعون: لا أحد

المادة 13 مكرر ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة التعديل رقم 19، الكلمة لأحد المستشارين التعديل رقم 19 التسبيق الممنوح من طرف الدولة لفائدة موظفيها ومستخدميها هذا سحب.

المستشار السيد عبد السلام بروال:

السيد الرئيس،

هذا الموضوع تناقشنا فيه على مستوى اللجنة أكيد الهدف ديالنا هو الرفع من المبلغ ديال التسبيق اللي غادي تعطي الدولة كان 20 ألف درهم الحكومة جابت ب 25 ألف درهم حنا كنقترحو الضعف 50 ألف درهم ولكن عندما شرح لنا السيد الوزير الإشكالية اللي مطروحة هو كون الغلاف المالي يحدد على مستوى القانون المالي وبالتالي إذا رفعت من المبلغ من طبيعة الحال كتنقص من عدد المستفيدين، لذلك نحن نسحب هذا التعديل لكن أملنا الملأ السيد الرئيس في السنة المقبلة إن شاء الله عندما سنكون في الحكومة. أقول السيد الرئيس رجائي أن الحكومة المقبلة أكيد غادي تكون للمغاربة أن تأخذ بعين الاعتبا المقترح ديالنا على الأقل ديالنا على الأقل فيما يخص الرفع من المبلغ المالي الذي سيخصص في إطار التحملات المشتركة كنظن ماشي المجال اللي في حساب السيد الوزير الأول إذن نسحبه السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن هذا التعديل المتعلق بالمادة 13 مكرر سحب، إذن ننتقل إلى التصويت على المادة، ليس هناك أي مادة، المادة 14 كما وردت في المشروع ليس هناك أي تعديل.

- الموافقون:59
- المعارضون: 32
- الممتنعون: لا أحد

المادة 15، ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة الكلمة لأحد مقدمي التعديل رقم 20.

السيد المستشار عبد السلام بروال:

السيد الرئيس،

هاذ المادة ماعرفناش كيفاش ندرسوها ولا ناخدو فيها موقف، لكونها تتكلم على شيء غائب علينا نتكلم على الغيب، كتكلم على صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالنسبة لنا حنا طبقا هو صندوق C'EST UN FOND بالنسبة لنا كمستشارين أي تغيير ما كا ينش، لكن سمعنا بأن الحكومة وضعت مشروع قانون لتحويل هذا الصندوق إلى مؤسسة عمومية وبالتالي نجهل تماما المقتضيات المتضمنة في هذا القانون والاختصاصات المخولة لهاته المؤسسة، سمعنا بأن الأمر يتعلق بمؤسسة عمومية مزيان، لكن سمعنا كذلك الرئيس ديالها شكون هو، ما نعرف؟ واش هذا مدير قالوا لينا كاين UN directoire فيه شي ثلاثة ديال الناس سقصينا شكون هم هاذ ثلاثة ديال الناس؟

استغربنا لكون والي بنك المغرب La banque centrale أصبحت هي كترأس مؤسسة عمومية والأعراف المتداولة حاليا la banque centrale، البنك المركزي عندو السلطة ديالو، كيتدخل لإنقاذ الدولة، لتدعيم الحكومة لإغراق الحكومة إلى غير ذلك، فهذا الخليط في هاذ المؤسسة مازال ما عرفناهاش نهائيا.

كنا نتمنى أن الحكومة وهاذ الشيء قلناه للسيد في اللجنة، كنا نتمنى أن الحكومة أن تأتي بمشروع القانون المالي هذا ومعه مشروع القانون المتعلق بإحداث المؤسسة العمومية، اليوم غادي نصوتو على أي شيء وهذا سؤال دستوري، ما كنعرفوش هاذ المؤسسة تماما.

كذلك السيد الرئيس تتذكرون وأنتم من قدامي هاته المؤسسة وأنا أعتبركم مرجعا لكل أعمال المؤسسة، أكيد ذاكرة مافيها شك أن عوائد الخوصصة قيل فيها الكثير، سابقا جهة معينة كانت تحرص على توظيف الإعتمادات الآتية من الخوصصة في مشاريع تنموية وأن تحولها بصفة مباشرة إلى ميزانية التجهيز موقف سليم كان موقفا آخر لا، النظام المالي المغربي كاين وحدة الصندوق l'unité de caisse الكل كنديروه في ذاك الصندوق ومنو كنجدو وبالتالي عشنا جميع المراحل، أتذكر السيد الرئيس والفريق ديالكم المحترم في السنة ما قبل الأخيرة تقدم بمقترح قانون هاهو عندي، واش نقراه عليكم أولا؟

كانت لكم الشجاعة سيدي عبد الحق بتعديل لإحداث صندوق خاص لتوظيف عائدات الخوصصة، هذا التعديل سحب من طرف الأغلبية تبنيناه نحن في المعارضة مع الأسف الشديد رفض اليوم الحكومة لا السنة الحالية في 2001 تأتي الحكومة لإحداث صندوق خاص، حساب خاص لعائدات الخوصصة ولكن صندوق خاص أعرج، ماشي عائدات الخوصصة كلها جزء منها، علما مازال كنذكرو 21 مليون ونصف راه ماشب ساهلة فيها طرف مشى للميزانية العامة ديال الدولة وطرف مشى لهاذي في مشروع القانون المعروض علينا الصندوق حول إلى مؤسسة عمومية، الأموال وهذا غريب هذا جديد في النظام المالي المغربي، الأموال ديال العائدات ديال الخوصصة شكون اللي غادي يتخلص فيها، بنك المغرب وبالتالي نطرح السؤال واش مازال عندنا التسمية ديال الخزينة العامة للمملكة ولا الخزينة العامة مصلحة، أنا شخصيا ما عرفتش، واش مابقاتش الثقة في الخزينة العامة للمملكة؟ دابا أشنو غادي يوقع طبقا للقانون عائدات الخوصصة غادي تمشي البنك المغرب هو اللي غادي يمول جزء وغادي يعطيه الخزينة العامة للمملكة، هذا غريب وغادي نتوسعو في النقاش مع السيد الوزير عندما يعرض هذا المشروع على اللجنة المختصة وعلى الجمع العام ديالنا حنا ولكن من الآن نثير الإنتباه هاذو أشياء مابقيناش كنعرفو الصناديق قواو، كل واحد دار الصندوق ديالو كاين اللي عندو 3و4الصناديق، اليوم كنحسو بأن الحكومة الحالية واش التي ستدبر الأموال العائدة من الخوصصة أو أجهزة أخرى.

السيد الوزير،

في اللجنة بنفسو قال لنا بأن اللي غادي يكونوا فلان وفلان، ليسوا بأعضاء الحكومة، ليسوا تحت سلطة الحكومة وبالتالي السيد الرئيس، أتينا بتعديل مانكرهوش نسمعوشي صوت مؤيد لا معارض مانكرهوش.

لذلك السيد الرئيس،

نقترح أن العائدات ديال الخوصصة بأكملها تمشي لهاذ الصندوق هذا لا لهاذ المؤسسة، علما بأن واللي اطلعت أنا بنفسي بأن السيد الوزير الأول يبقى طبقا للقانون العام ديال المؤسسات العمومية هو رئيس le président du conseil d'administration ولو هاذ الصندوق هو من جهة أخرى ماعندوش UN conseil d'dministration عندو un directoire فتخلط علينا بصراحة، خلاصة القول السيد الرئيس نقترح أن عائدات الخوصصة كلها تمشي إلى صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

بالنسبة للجزء الأكبر ديال التدخل ديال السيد المستشار أنا بسهولة يمكن لي نبرز الخلط والتناقضات اللي فيه، ولكن ماشي هذا هو الموضوع لأنه الآن البرلمان بصدد دراسة إحداث مؤسسة إسمها صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والإجتماعية. كما يعلم الجميع وبدون شك أنكم عندكم علم بذلك السادة المستشارين هاذ النص يدرس حاليا في مجلس النواب والمؤكد أنكم ستدرسونه وله إرتباط وثيق بقانون المالية.

بالنسبة للمضمون ديال المقترح ديال تحويل لكل مداخيل التفويت إلى الصندوق الحسن الثاني سيخل بالتوازن العام وبالتالي الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن هذا التعديل رفض، الفصل 51 من الدستور، إسمحوا لي السادة المستشارين فقط باش نصحوا واحد العملية نتاع التصويت لأن كاين المادة مكررة فيها تعديل نتاع المعارضة سحبتو ولكن

اعتقدنا أن المادة المكررة جاءت بالتعديل نتاع المعارضة، لهذا ما صوتناش على 13 مكرر، تنصوتو عليها بنفس العدد 59، 32، لا أحد، إذن الآن أعرض المادة 15 كما جاءت في المشروع.

- الموافقون: 59
- المعارضون: 32
- الممتنعون: لا أحد

إذن ننتقل إلى المادة 16 ورد بشأنها تعديل من طرف المعارضة التعديل رقم 21، هو تعديل من طرف السيد المستشار صالح حمزاوي، التعديل رقم 1، إذن الآن أعطي الكلمة لفرق المعارضة فيما يتعلق بالتعديل رقم 21.

السيد المستشار أحمد بنا:

شكرا للسيد الرئيس،

نحن في المعارضة من نهار خرجوا الجهات وحنا دائما كنتقدمو في جميع القوانين المالية لرفع الموارد ديال الجهة إلى نسبة 2% من حصيلة الضريبة على الشركات لأننا دائما نؤمن بما اختاره المشرع للجهات والدور التنموي اللي كتلعب مع العلم أن الظروف اللي كنا حنا كنطالبو فيها برفع من 1 إلى 2% كنا كنسيرو الجهات ولكن كما قال، كم قيل أطيح ببعض، أطيح بنا ولازلنا ندافع دائما على الرفع من الموارد لصالح الجهات لأن الجهات دائما نعتبرها جماعات يمكن أن تلعب دورا، الجماعات والجهات بإمكانها تخلق واحد التنمية اقتصادية على صعيد التراب ديالها.

السيد الرئيس.

مع كامل الأسف الحكومة الحالية عندها استراتيجية من نهار الأول وهي ضد الجهات ما عمرها بغات تصادق ولكن أتوجه للإخوان في الأغلبية اللي هما الآن صبحوا في الجهات بقدرة قادر صبحوا كيسيروا الجهات، فكنظن هادي مصلحة ديال المواطن المغربي مصلحة الشعب خصهم يصوتوا لصالح الجهات إلى ابغاو بالفعل يطوروا الجهات ونوصلوا إلى النتائج المطلوبة من.. لذا نقترح رفع النسبة من 1 إلى 2% وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نفس التعديل، هناك تعديل مقدم من المستشار السيد الحمزاوي مرتبط بنفس االتعديل، لكم الكلمة السيد الحمزاوي، المادة 16 التعديل الثاني: الرفع من 1 إلى 1,5بدل 2.

السيد المستشار صالح الحمزاوي:

شكرا السيد الرئيس،

ماكانش بودي باش نقدم هذا التعديل لأن تقدمت به هذي المرة الرابعة وهو يتعلق بالمادة 16 و17 بمشروع القانون المالي، هاذ التعديل يسعى إلى رفع الحصة المخصصة للجهة من 1 إلى 1,5% من الضريبة على الشركات ونفس النسبة من الضريبة العامة على الدخل يعني نسبة ضعيفة إن لم نقل رمزية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

لست بحاجة للرجوع إلى الوراء لأنني كما قلت ماكانش بودي باش نقدم هذا التعديل ولكن جاء شبه جديد وهو الخطاب الذي قدمه السيد الوزير أمام مجلس المستشارين وتحت هاته القبة ولأنني لا يمكنني أن أقول أقوى وأكثر ما جاء في خطاب السيد الوزير أمام هذا المجلس وإسمحوا لي أن أذكركم ببعض الفقرات من هذا الخطاب المهم وهو يتكلم على البعد الجهوي. غادي نعطيكم عملت الحكومة على إعطاء دفعة جديدة للتنمية الجهوية مع مايرتبط بها من عدم اللامركزية وعدم التمركز في إطار منظور شمولي ومتكامل ومن المعلوم أن مشاورات واسعة قد تم إجراؤها على مختلف المستويات المركزية والمحلية بمساعدة كافة القوات الحية قصد بلورة برامج عمل من شأنها تأمين الإستعمال الأمثل للثروات والمؤهلات المادية والبشرية المتوفرة في جميع الميادين بهدف تقوية أكثر للتنمية وتوزيعها على مختلف ربوع المملكة وبالتالي تقليص الفوارق، يبرز هذا الإتجاه، الجهود المتواصلة المبذولة لتقوية الإمكانيات المتوفرة لدى المصالح الخارجية للإدارة المركزية والجماعات المحلية بما فيها الجهات ومدها بالمستلزمات الضرورية على المستويات البشرية والمادية والتنظيمية وتوسيع الصلاحيات المخول لها لتمكينها من أداء دورها في أحسن الظروف لإنعاش التنمية الجهوية، ومن شأن هذه المقاربة المبنية على اللامركزية وعدم التمركز أن نضمن توزيعها أفضل للأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية إلى آخره واكتفى بهذه الفقرة.

بعد قراءة هذه الفقرة كيتبين بأن عدم قبول هذا التعديل يعد تباين وتناقض بين الحكومة وما تقدمه للجهات كاين تناقض هنا خصنا نعرفو أشنو غادي ندير و بالجهات وأنا كنت في السنة الفارطة تقدمت باقتراح وهو خصنا نوقفو ونتأملو في هاذ المشكل وهذه الإشكالية ديال الجهات، وإما نعطيوها الوسائل للعمل أو نوقفوها وندير و شي طريقة أخرى أو كيف ما كان الحال لابد أن نقف ونتأمل لأن هذه 4 سنوات ودائما تتعيشو نفس الإشكالية والوسائل ديال الجهات لازالت محدودة ونطلب منها الكثير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم،

لتقديم جواب الحكومة على التعديلين معا.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

شكرا السيد الرئيس،

بالفعل غادي تقدم أولا التعديلين معا وكذلك نفس التعديلين كنوجدوهم في المادة17.

فلذلك سمحو لي غادي نجاوب على كل هذه التعديلات، هو لابد نذكرو بأنه هاذ الدخل اللي كيمشي إلى الجهات هو مرتكز على واحد الضريبتين اللي كيتمسوا بكثير من الحركية أي أن الإنتاج نتاعهم يتزايد بكثرة لاعتبارين أولا لأنهم ضريبتين أساسيتين، الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، المداخيل نتاعكم كتزاد عام على عام، وبالتالي النصيب ديال الجهات يتزايد ولكن لسبب ثاني هو أنه كما تتذكرون في القانونين الماليين السابقين هاذ الضريبتين دخلوا فيهم ضرائب أخرى وخاصة الضريبة على تالأرباح الناتجة على بيع الأسهم والضريبة على التوظيفات والضريبة على عوائد الأرباح والضريبة على الأرباح العقارية بمعنى أن الضريبتين كبروا والدليل على ذلك أنه من عام واحد الدخل ديال الجهات من هاته الضريبتين تزايد ب 43% فهذا ناتج على أنه واقع المداخيل الناتجة عن هاته الضريبتين سيتزايدان بالإضافة أن الجهات عندها كذلك موارد أخرى، كذلك عندها طابع محلي لكل هاته الاعتبارات تجعلنا نقولو أنه يمكننا نتوقفو في هاذ النصيب اللي هو الآن محدد.

إضافة إلى ذلك في الواقع أن الجهات عندها مهام مهمة من الناحية النوعية تيمكن لها تستفيد كذلك في إطار تعاقدات مع صندوق الحسن الثاني، تيمكن لها كذلك تلعب دور المنسق في مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تيمكن لها تعمل وتكون محفزة وقاطرة في إحداث شراكات ما بين مكونات ديال الجهات فكل هاته المعطيات تيمكن لنا مثلا غير الأمس وقع إتفاقية ما بين الجهة ديال طنجة وتطوان والشركة ديال اللي تعطاها التفويض بالنسبة الماء والكهرباء والماء الحار في هذه المنطقة طبعا الجهة لعبت دورا أساسيا في هذه الإتفاقية.

إضافة إلى ما قاله السيد المستشار قبل مني، الحكومة عندها واحد التوجه جهوي من ناحية الإستثمارات اللي كتقوم بها واللي كتقوم بها المؤسسات العمومية.لكل هاته الإعتبارات الحكومية ما متفقاش مع هاذ التعديلين، وفي الواقع أربع تعديلات لأنه كل فصل فيه تعديلين، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نكتفي بالتصويت على تعديلات المادة 16 باش ما نخلطوش التعديلات ولكن المناقشة مشات في تعديلات المادة 16 والمادة 17، إذن الموافق على التعديل الأول تاع فرق المعارضة اللي تيرفع النسبة إلى 2% الموافقون: 23، المعارضون: 58، الممتنعون: 11

إذن التعديل الثاني للتصويت تاع 1,5% تاع السيد المستشار المحترم اليسد الحمزاوي نفس العدد.

الموافقون: 23

المعارضون: 58

الممتنعون: 11

أعرض هذه المادة للتصويت كما ورد في المشروع.

الموافقون: 58

المعارضون: 33

الممتنعون: لا أحد

المادة 17 ورد بشأنها تعديل من طرف المعارضة هو التعديل اللي ناقشناه هو التعديل نفس النتيجة، إذن التعديل الأول تاع المعارضة

الموافقون: 23

المعارضون: 58

الممتنعون: 11

التعديل الثاني نفس العدد: 11-58-23

المادة كما وردت في المشروع الموافقون: 58المعارضون: 33 الممتنعون: لا أحد

إذن المادة 17 مكرر ورد تعديل من طرف فرق المعارضة يرمي إلى إضافة المادة 17 مكرر التعديل رقم 23، هذه مادة ماكيناش في النص ولكنها جاءت في التعديل ديال فرق المعارضة، الكلمة للسيد المستشار صوالحي بوزكري.

المستشار السيد صوالحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

هاذ التعديل تيهدف إلى إضافة موارد إلى الجماعات المحلية وكتعرفوا الأهمية ديال الجماعات المحلية بحيث أن العدد ديالها تضاعف منذ 92، وأن الجماعات المحلية هي تقريبا التنمية الشاملة والكلية، والتنمية خصوصا هي القريبة من المواطن، فالنسبة تقتطع لفائدة هذه الجماعات من الضريبة على القيمة المضافة منذ أن أحدثت بقيت في 30% فالسيد الوزير منذ قليل دافع عن الجماعات من خلال التعديل اللي تقدمت به فرق المعارضة وقال ينبغي الإتجاه نحو تحسين موارد الجماعات المحلية باش هذاك الرسم ديال المقالع اللي التزم أنه غادي يجي ضمن مالية الجماعة إذن في نفس الإتجاه إلى كان السيد الوزير باقي في الإلتزام ديالو أنه تتقترحو عليه باش هاذ السعر ينتقل من 30إلى 35 بهدف تحسين موارد الجماعات المحلية.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

بسهولة السيد المستشار تيقارن دخل صغير مع أكبر ضريبة اللي كتحصل عليها البلاد، يعني اللي بغيت نقول في الأول نعطيكم بعض التوضيحات من الناحية ديال المعلومات، هاذ النصيب ديال الجماعات كان في عام 86 تيوصل مليار و900 وفي عام 2002 غادي يوصل إلى أكثر من 7 مليار، أي غادي يكون تزاد بأكثر من ثلاثة مرات ونصف، باش نشوفو الأهمية ديال هذه الزيادة لصالح الجماعات، من بعد نعطي هذا التوضيح بطبيعة الحال هاذ التعديل سيؤدي إلى تقليص كبير لموارد الميزانية العامة ولذلك الحكومة تدفع بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

الفصل 51،

إذن رفض التعديل، تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار عبد السلام بروال:

السيد الرئيس،

غير فرصة جاءتنا باش نتكلمو على 30% التي حددت. في بداية الثمانينات السيد الوزير تتذكرون عند صدور القانون الإطار الذي وزع موارد الدولة ما بين الدولة كدولة والجماعات المحلية وأعطى للجماعات ما اصطلح عليه بالضرائب المحولة و30% من الضريبة على القيمة المضافة وكذلك حولها اختصاصات فيما يخص التنمية وإنجازالعديد من المشاريع، لكن السيد الوزير تعرفون أكثر منا جميعا الوضعية الحالية ديال المالية العمومية، بما فيها المالية للجماعات المحلية فالضرائب المحولة هي الضريبة الحضرية. عند صدور القانون الإطار كان جميع المدخول ديال الضريبة الحضرية، كان الإنسان كيسكن في الدار ديالو ولا كاريها ولا اللي كان كتمشي إلى الجماعات المحلية، اليوم شكل آخر الضريبة الحضرية المبلغ الذي يحول للجماعات المحلية فقط الجزء والذي يتقلص نهار على نهار، جزء من المساكن التي يسكنها ملاكوها أما المساكن المكتراة فكدخل في إطار الضريبة ديال IGR الضريبة العلمة على الدخل وبالتالي كتمشي كمدخول.

نفس الشكل فيما يخص الضريبة على النظافة فالأسس ديال فرض الضريبة على النظافة هي نفس الأسس ديال الضريبة الحضرية بما أن هذيك تقلصت نفس الشكل.

فيما يخص المدخول الثالث دائما في إطار الضرائب المحولة la patente ، الضريبة المهنية كل القانون المالي كاين إجراء تحفيزي للقطاع الخاص والكل حاليا كاين إجماع بالمقاولات la patente الله يجعل شي بركة، وبالتالي الموارد ديالها تقلصوا نهار على نهار ملي كندير وخلاصة ديال الموارد التي أسست في بداية الثمانينات والمبلغ الحالي السيد الوزير كنجبرو تراجع كبير جدا ولو أن المبلغ ديال 30% ديال الضريبة على القيمة المضافة تزايد كما قال السيد الوزير.

لذلك السيد الوزير،

أظن أنه أتى الوقت لتحديد أو لإعادة النظر من جديد في التوزيع ديال المالية العمومية ما بين الدولة والجماعات المحلية ولكن كذلك فيما يخص التوزيع للمهام. فحاليا السيد الوزير، أنا كرئيس جماعة منذ 76 عندما حولت الضريبة للجماعات المحلية فكنا لا مدرسة، ما كنا كنبنيو لا سبيطار ما كنا كنشقو لا طريق لا والو، كانت الإعتمادات مخصصة فقط للتسيير ديال الجماعة وللتنمية داخل التراب الجماعي من بعْدها les crédits déconcentrés، ها العمليات المحولة إلى ذلك وبالتالي صبحت الجماعة الموارد ديالها قليلة ولكن الثقل كبير عليها.

لهذا السيد الوزير،

التعديل الذي تقدمنا به يدخل في هاذ الإطار، ماشي معناه كنطلبو رفع ديال 5 ديال النقط من الضريبة العامة على الدخل، لا، بغينا لفلوس ومانديرو والو، بغينا لفلوس في إطار توجه جديد، في إطار القوانين التي وضعت ومنها قانون ديال الجهات، كما لا يمكن تفعيل هاته القوانين إذا لم تكن هناك موارد ولهذا السيد الوزير لا نريد صدقة، أرجع إلى قانون الجهات 1% اللي كاين مسجل ما معناه 1%؟

هو نفس المبلغ ديال الإمداد subvention اللي كانت في السنة قبل كنا تقدمنا فيه بالتعديل قلْنا أودي لا، المبلغ هو 0,4% حولها لنا فقط غير من ناحية التسمية، أكيد الإقتراح ديالنا كان وراءه جر الحكومة باش تدخل في مسلسل ديال النسبة من بعض الضرائب الهامة ولكن ما كانش الهدف ديالنا هو نبقاو في الاقتصاد على هذاك المبلغ اللي كان في الأول لهذا السيد الوزير رجاؤنا أن الحكومة تكون عندها تصور جديد، فيما يخص مشاركة الجماعات المحلية.

فالسيد الوزير سمعنا في اللجنة وسمعنا اليوم معكم حاليا، الجهات مثلا واش 16ولا 9 ولا في العرض ديالكم السيد الوزير جاو 7 إيه كنتظرو رسالة ملكية ما عرفناش آش من جهات؟ الله يكون في العون، الزملاء ورئيس جهة هاهو حاضر معنا، الله يكون في عونك، كيف تدبر هذه الجهة؟ علما بأن الأمر بالصرف أشكون هو؟ هو ولد المخزن هو والوالي والعامل ديال الحكومة وبالتالي حنا كمنتخبين فقط نتداول في الأشياء التي نقترحها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

إذن إذا سمحتو غادي نمرو إلى المادة 18و19و20و21 لم يرد بشأنهم أي تعديل، لا 21 كاين تعديل المادة 21 مكرر فيها تعديل؟ كاين تعديل.

الموافقون: نفس العدد 59

المعارضون: 32

الممتنعون: لا أحد

إذن التصويت بالنسبة للمادة كذلك، 32-59، لا أحد.

المادة 20: 32،59، لا أحد.

المادة 21: -32-59لا أحد.

المادة 21 مكرر ورد بشأنها تعديل تقدم به المستشار السيد صالح الحمزاوي يرمي إلى إضافة مادة جديدة، التعديل رقم 3 متعلق بالمستشار السيد الحمزاوي لكم الكلمة.

السيد المستشار صالح الحمزاوي:

شكرا لكم السيد الرئيس،

هاذ التعديل تيقترح مادة جديدة اللي كتهدف إلى إعادة العمل بواحد الحساب خاص وهو صندوق الحسن الثاني لمحاربة داء السرطان واللي تم الإلغاء ديالو منذ مدة طويلة واللي كان كيمثل واحد الدعم ديال العهد الوطني لمحاربة داء السرطان والإقتراح وهو تشجيع البحث العلمي في هذا المجال ديال داء السرطان وتمكين المعهد بفحوصات épistage de la maladie وذلك للحد من هاذ الداء الفتاك وهاذ التعديل غادي ينتج عليه واحد المبلغ ديال 20 مليون درهم وهو كيمثل واحد النسبة ديال 0,75% من الحصة السنوية لشركة التبغ وذلك بعد دفع الحصة المخصصة للميزانية العامة.

باش السادة المستشارين يكونوا في الصورة غادي نعطيوكم واحد الوضعية ديال هذا المرض حسب معطيات المعهد الوطني للإكولوجيا l'institut d'enclogie، العدد ديال الإصابات الجديدة ديال هاذ المرض، مرض السرطان، سنويا اللي تيحصيها هذا المعهد هي ما بين 35 ألف و40 ألف، 8000 ألف فقط بين هاذ الإصابات هي اللي تتوجه وتيتمكن هذا المعهد للنظر فيها، في حين أن 27 ألف حالة

لا تعالج نظرا لقلة الوسائل اللي عند هذا المعهد وهاذ 7000 من 27 ألف، 85 فيها من المرضى هم من المعوزين والفقراء، حيث وسيلة باش يمكن لهم يعالجوا روسهم. هذا التعديل ليس له أي إنعكاس على التوازنات وليس له أيضا أي أثار على عجز الميزانية، لا يؤثر على الشركة، شركة التبغ، بحيث الشركة المبيعات كترتفع سنة بعد سنة وحقيقة هي تسير، عندها واحد التدبير محكم اللي كيمكن لها باش تتحمل هاذ 20 مليون درهم في السنة لمواجهة هاذ الداء الفتاك وأظن بأن الكل تيعرف يعني المصيبة ديال هذا الداء والكل غادي يكون متفق باش يصوت على هذا التعديل وشكرا السيد الرئيس وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، صالح الحمزاوي

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

السيد الرئيس،

أول الأمر غير باش نعطيو معلومات لا يتعلق الأمر بصندوق الحسن الثاني بل يتعلق الأمر بواحد المؤسسة إسمها مؤسسة الحسن الثاني ولمحاربة السرطان اللي تأسست بموجب قانون شريف بتاريخ 9 أكتوبر 77، وإنطلاقا من هذا القانون هاذ المؤسسة تحصل على إمدادات ديال الدولة، كتحصل كذلك على هبات وعندها موارد مختلفة، ولمعلوماتكم الشركة ديال التبغ كتعطي، مقرر في 2002 غادي تعطي 50 مليون. درهم اللي تمشي لفائدة المعوزين، إضافة إلى هذا المستشفيات وخاصة المستشفى اللي تكلم عليه السيد المستشار المحترم عندو اعتمادات خاصة من الميزانية أنا ما باغيش باش ندير الفصل 51 بالرغم أنه يمكن تكون لم لا؟ لأن القطاع الذي يقترحه السيد المستشار غادي يؤدي إلى نقص في الأرباح ديال الشركة ديال التبغ في الوقت اللي هو مقدمة لكم باش تكون عملية الخوصصة وبالتالي القيمة نتاعها غادي تنقص ولكن مع ذلك أنا غير فسرت لماذا حنا ما متفقينش مع هذا التعديل المقترح من طرف السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

الكلمة للسيد الحمزاوي، تفضلوا.

السيد المستشار صالح الحمزاوي:

شكرا للسيد الرئيس،

أنا ماغاديش أناقش، ماغاديش نرجع اللي قال السيد الوزير، أنا قلت لكم بأن أن هذا المعهد الميزانية ديالو ديال 2001 لا تتعدى ميزانية التسيير 7 ملايين و800 اللي كتمشي لو مباشرة من عند مستشفى ابن سينا، السيد الرئيس أنا غادي نقترح بتحويل، غادي نسحب هذا التعديل وغادي نقدمو في الوقت المناسب كمقترح قانون.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

إذن التعديل المتعلق بالمادة 21 مكرر تم سحبه، إذن ننتقل كاين المادة 22 و23 لم يرد بشأنها أي تعديل، الموافقون: نفس العدد 59 المعارضون: 32 الممتنعون: لا أحد

المادة 24 ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة التعديل رقم، الكلمة للسيد المستشار المحترم.

السيد المستشار عبد السلام بروال:

السيد الرئيس،

لا داعي لدفع الشيء الجديد، نفس المقتضيات اللي تعلقت بلإسمنت بالمقالع هي نفس التقديم.

السيد رئيس الجلسة:

نفس التقديم، نفس الموقف، إذن نديرو السحب، التعديل سحب نعرض المادة كما جاءت في المشروع نفس العدد 59، 32، لا أحد

المادة 25، المادة26، المادة27، المادة28، المادة29، المادة30، المادة31، لم يرد بشأنهم أي تعديل نعتبر نفس العدد 59-32، لاأحد. إذن إلى غاية المادة 31.

الآن أعرض الباب الأول من الجزء الأول للتصويت.

- الموافقون: 59

-المعارضون: 32

الممتنعون: لا أحد

الآن ننتقل إلى الباب الثاني بالتكاليف وهو المواد 32 إلى 44، المادة32 لم يرد بشأنها أي تعديل.

- الموافقون: نفس العدد 59

-المعارضون: 32

-الممتنعون: لا أحد

المادة 33 ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة التعديل رقم 25، الكلمة لأحد السادة المستشارين الأستاذ المستشار السي عبد السلام بروال.

السيد المستشار عبد السلام بروال:

السيد الرئيس،

نقترح، لا أقول إحداث 5000 منصب ولكن نقترح إضافة 5000 منصب إلى العدد الذي أتت الحكومة وهو 10845 علاش فرقت ما بين إحداث وإضافة لكون الأمر يتعلق إلى درنا عملية حسابية المتقاعدين هما أكثر من 5000، ثانيا في إطار التصريح لأحد السادة الوزراء المحترمين، وزير ماشي من الميار الثقيل جدا وجدل في الصحافة هل إحداث ديال المناصب عندو إنعكاس مالي؟ قيل لنا أن هناك 50 ألف مجمدة، فالإحداث في حد ذاتهمابقاش عندو 10 ألف و50 ألف مجمدة ولهذا ما يتقالش لنا الفصل 51 وغير ذلك، فنقترح من أجل الإقتراح وللحكومة واسع النظر، حتى هاذ 10800 هي بنفسها هل ستوظف؟ هل نراقب الحكومة خلال السنة المقبلة أبدا؟ لذلك اقتراحنا السيد الوزير ليس بإحداث جديد وهو تعويض المتقاعدين اللي غادي يخرجوا في نهاية السنة، شكرا. السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة:

الحكومة تدفع بالفصل 51

السيد رئيس الجلسة:

إذن المادة 33، كما جاءت في المشروع 59، 32، لا أحد.

المادة 34 ورد بشأنها تعديل من طرف فرق المعارضة التعديل رقم 26، الكلمة للمستشار المحترم السي عبد السلام بروال.

السيد المستشار عبد السلام بروال:

هذا التعديل هو معاكس للتعديل الذي تقدمنا به حقيقة غادي نتفاجئو، اقترحنا إحداث 8000 منصب لمن؟ للعرضين les occasionnels ما عندهم مناصب مالية، مشينا للإقتراح الحكومي اللي جاء في المادة 34 يحدث 6000 منصب مالي للعرضيين un occasionnel مرتبط بالأشغال عندما تنتهي الأشغال السلام عليكم.

لذلك، ثانيا العرضيين، هناك في السنوات الأخيرة خصوصا السنتين وهاذو إحصائيات أو معلومات ورد علينا من الإدارة التي هي أداة من أدوات لتنفيذ السياسة الحكومية واللي هنا هي إشارة السيد الوزير الأول طبقا للدستور وكذلك.. وردت علينا إحصائيات في السنتين الأخريتين هناك عدة تشغيلات les embauches ديال العرضيين كيدوزوا سنة ثم بقوة قادر كنخلقو لهم منصب كيديرو un Test وكيصبحوا موظفين قائمي الذات وهذا تحايل على تنظيم المباريات والإمتحانات، بما أن الحكومة باغية تمشي في هذا الإتجاه حنا كمعارضين نسهلو لها المأمورية، بغيتي توظفي توظيفات سرية كنطلبو نزيدوك 8000 أخرى، الفيل زيدوه الفيلة، داروا هما 6 نزيدوهم حنا 8 باش يكونوا 14، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والخوصصة والسياحة :

غير السيد الرئيس، الأرقام اللي درنا بالنسبة لقضية الترسيم هي اللي التزمنا بها في الحوار الاجتماعي إلى زدنا على هذا الشيء غادي يوقع خلل، بالتالي غادي ندفعو بالفصل 51.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعتقد بأن التعديل نظرا للفصل 51 رفض إذن المادة 34، كما جاءت في المشروع المافقون: 59، المعارضون: 32، الممتنعون: لاأحد.

الآن هناك المادة 34 مكرر وهو هاذ الفصل، هذه المادة أضيفت من طرف المعارضة كتعديل وهو التعديل رقم 27، الكلمة للسيد المستشار المحترم، التعديل رقم 27.

السيد المستشار عبد السلام بروال:

السيد الرئيس،

التعديل رقم **27** هناك إحداث مادة مكررة جديدة نطلب بالزيادة ديال الأجور ديال كافة الموظفين والأعوان الصغار والمتوسطين بمبلغ **10%** لماذا؟ أكيد أن ذوي الإختصاص السادة البرلمانيين يؤهل لهم ذلك، لكن السيد الرئيس عندما استعرضنا الزيادات اللي عرفتها عدة قطاعات، نبداو بالكبار الأطباء، المهندسين، رجال التعليم، رجال الصحة إلى غير ذلك ولكن مع الأسف الشديد ما تبقى من الموظفين الآخرين، هاذوك اللي هما أقيلة ما عندهمش الثقل العددي، ولى ماعندهمش الثقل ديال الكراد، بحال الأطباء المهندسين إلى غير ذلك ولو قلانل في الصدد **ils sont gradés** كيتزوا بالثقل ديالهم كنقولو أودي إن كانت هناك زيادة فآن تعمم للجميع، ولكي لا يدفع بالفصل **51** نقترح مقابل هاته الزيادات أن تخصم المبالغ الناتجة التي ستنتج عن هاته الزيادات من الأجور العليا واللي سمعنا غير في اللجنة ديال المالية بأن أحد المدراء عندو **78** مليون في الشهر.

مدراء عندما جمعت جميع الرواتب والتعويضات التي يتقاضاها وصلنا إلى **78** مليون كنقولو أودي هاذ الشيء مبالغ فيه فالمبلغ، هو نفس المبلغ اللي كتقاضاه أنت الحاج الحسين كبرلماني في الشهر **3** مليون نقص منها **2400** درهم ديال التقاعد ونقص منها إذا كاين شي **mutuelle** أوذاك الشي هذا المبلغ أنت الذي تنقضاه في الشهر مدير يتقضاه في نهار، **178** قسمها على **30** أيه وإلي درنا **sur la base de 21 jours/les jours ouvrables** غادي تعرف أشنو كاين، فهذا هو الدفع بالتعديل السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أولا هاذ الأرقام اللي تيقول السيد المستشار راد ما كايناش في المغرب باش لأنه ما كايناش أبدا، ثانيا التقص اللي تيقترح ما غاديش يعطي تمام، ما غادي يكون عندو أي تاثير بالنسبة للزيادة اللي تيقترح ولذلك الفصل **51** الحكومة كتدفع به.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رفض التعديل وننتقل إلى المادة **35**و**36** و**37** لم يرد بشأنهم أي تعديل أعتقد أن التصويت هو نفس العدد **59**، **32**، لا أحد والمادة **38** ورد بشأنها تعديل من طرف المعارضة، التعديل رقم **28**، تسحبه إذن **59-32** لا أحد، سحب.

المادة **38**، نفس العدد: **59**، **32**، لا أحد.

حنا وصلنا الآن المادة **39**، أعرض هذه المادة **39** و**40** و**41** و**42** و**43** و**44** لم يرد بشأنهم أي تعديل مع رأي السادة أعضاء المجلس أن نعتمد نفس العدد في التصريت إذن **59-32** لا أحد.

أعرض الباب الثاني من الجزء الأول للتصويت نفس العدد الموافقون: **59**، المعارضون: **32**، المتنعون: لاأحد. ننتقل إلى الباب الثالث أحكام تتعلق بتوازن الموارد وتكاليف الدولة، المواد **45**و**47** دائما، دائما الأستاذ عبد السلام لكم ملاحظة في طريقة التبويب، أعتقد أننا استوعبناها في اللجنة، تفضل لكم الكلمة السيد المستشار عبد السلام بروال:

السيد الرئيس،

بعجالة أننا لازلنا لم نتفق على الطريقة ديال التصويت، لازلنا متشبتين آن المجلس يصوت أولا على الموارد ثم يتم التصويت على الميزانيات الفرعية ثم على التكاليف، هذا موضوع طرحناه السيد الرئيس عدة مرات، الحكومة ساعدتنا والتزمت معنا مع الأسف الشديد الرناستين بجوج لا القديمة ولا الجديدة ديال لجّنة المالية، لذلك نذكر بهذا المقتضى لكي لا يتكرر في السنوات المقبلة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

سجلت ملاحظتكم، وأتمنى كذلك معكم أن تنتهي هذه الملاحظة بتبويب جديد للقانون المالي طبقا للقانون التنظيمي بطبيعة الحال، الآن ننتقل إلى المادة **45** والمادة **46** والمادة **47** بكل متضمناتها نعرضها على التصويت لأن الجدول، فيها التصويت تاع مواد الميزانية العامة، فيها التصويت على موارد الميزانيتين الملحقتين تاع الإذاعة والتلفزيون فيها موارد إدارة المحافظة على الأملاك العقارية، فيها المرافق تاع الدلة المسيرة بصورة مستقلة، فيها موارد

الحسابات الخصوصية للخزينة، فيها الحسابات المرصدة لحسابات خصوصية، فيها حسابات الإنخراط في الهيئات الدولية، فيها حسابات العمليات النقدية، فيها حسابات القروض، فيها حسابات التطبيقات فيها حسابات النفقات المخصصة، فيها هاذ الجدول (أ) برمته، فالمادة 45 للتصويت كما وردت في المشروع متضمنة لكل هذه المعطيات نفس العدد وكذلك المادة 46 والمادة 47 والتي لم يأت بشأنها أي تعديل نفس العدد: 59-32 لا أحد.

تنعرضو الآن الباب الثالث من الجزء الأول للتصويت الموافقون: نفس العدد: 59، المعارضون: 32، الممتنعون: لاأحد.

أعرض الجزء الأول برمته للتصويت: نفس العدد..

- الموافقون: 59

-المعارضون: 32

-الممتنعون: لاأحد

أشكر السادة المستشارين والسيد الوزير على مساهمتهم وأحيط المجلس علما أن المناقشات الفرعية ستبتدئ في جلسة المساء ليومه التي ستبتدئ مع الثامنة والنصف هناك تقليد أطرحه على المجلس، هناك ميزانيات البلاط الملكي وكذلك إدارة الدفاع وإش نخليوهم للميزانيات الفرعية ولا نصوتو عليهم الآن، إذن التصويت على ميزانية البلاط الملكي بالإجماع، إدارة الدفاع الوطني بالإجماع شكرا للسادة المستشارين.